وزارة التـــــعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945

قالمـــة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ والآثار

التخصص: التاريخ العام

خطا موريس وشال وأثرهما على الثورة التحريرية الجزائرية 1959- 1962

مـــذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام

إعداد الطالبة:

نهاد زوايدية.

إشراف:

الأستاذ الدكتور شايب قدادرة

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
يوسف قاسمي	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945
أ.د شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 1945
أ. النوي بن مبروك	أستاذ مساعد ب	عضوا مناقشا	جامعة 08 ماي 1945

السنة الجامعية: 1433هـ/1434هـ

2012م/2013م

* التشكرات *

قال صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

«وقالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم» صدق الله العظيم

لا ينال الإنسان مبلغا من العلم وحظا من العمل إلا إذا كان له استعداد وهمه فالعلم بالتعلم وهو يكسب ولا يورث.

لله الحمد والشكر على كل شيء، نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الكبير إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع خصوصا الأستاذ المشرف "شايب قدادرة " الذي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة.

العلم يبني بيوتا لا عماد لها والجهل يهدم بيوت العز والشرف

و شكرا للجميع

* نـهـاد *

الإهداء

« اللهم علمني ما ينفعني و انفعني بما علمتني و زدني علما »

نشكر الله ونحمده على ما أعطانا من خير و أنار لنا بنوره ووفانا برحمته إلى سبيل العلم والمعرفة لقوله تعالى: « وقل ربي زدني علما»

الحمد لله على نعمة العلم والمعرفة، الحمد لله حتى يرضى والحمد لله بعد الرضا.

لا يطيب الكلام إلا بذكر الله ولا يصفوا المقام إلا بالصلاة على خير الأنام ولا تحلو الدنيا إلا بالوالدين الكرام، والذي قال فيهما الله عز وجل " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع إلى رمز العطاء والتضحيات الذي يعطي دون حساب ويضحي دون عتاب إلى الذي أدركت أن بدونه لا يمكن أن تطيب لي حياة إلى من كان قدوتي ومنبع قوتي لك كل الاحترام والتقدير أيها الوالد العزيز أطال الله في عمرك

إلى التي أوصى بحبها خالق الضمائر والألباب الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها

الى من كان سندي و اعانني على الصعاب زوجي سليم الى فلذة كبدي و قرة عيني ابني

" إيـــاد "

إلى من ليس لدي غيرهم وليس لديهم غيري إخوتي وأخواتي:

إلى كل من يعرفني صغيرا وكبيرا.

إلى زميلاتي في الدراسة.

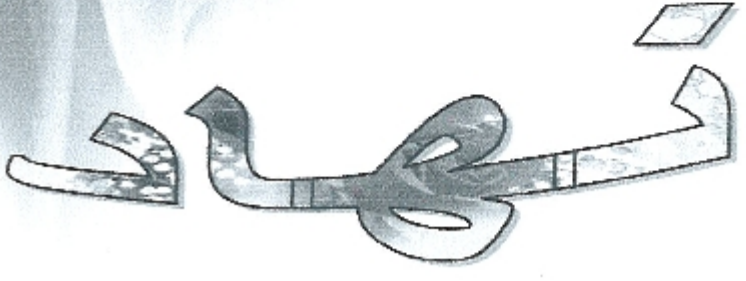

مقدمة

إن الاستعمار الفرنسي هو من أكبر الحملات العسكرية الخارجية التي تعرضت لها الجزائر، وذلك في 5جويلية 1830 والتي قادت حملات التشويه والتحريق والتعذيب ومختلف الجرائم في حق الشعب الجزائري على مدى قرن و32 سنة فخلفت وراءها شللا في شتى المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية وحتى الصحية، وكانت الثورة الجزائرية هي المسار الرئيسي والوحيد نحو الاستقلال.

وقد واجهت عدة عراقيل أبرزها إقامة المناطق المحرمة، وغلق الحدود بالأسلاك الشائكة والمكهربة وكان لمشروع إنشاء خط موريس ومن ثم خط شال التأثير الأكبر على مسار الثورة إذ أدى ذلك إلى خلق الثورة بسبب عزل الجزائر إقليميا، ما نتج عنه نقص الذخيرة، والسلاح الذي كان المجاهدون يحضرونه من الدول الشقيقة تونس والمغرب، وكذلك من نتائجه ضحايا بالآلاف والذين شهدوا مصرعهم بين هذه الأسلاك المكهربة وأمام هذه التجهيزات الجهنمية كان اجتياز الأسلاك الشائكة والمرور للعودة بالذخيرة والسلاح بعد عملية انتحارية في صراع مع الموت المحقق، وبذلك فقدت الثورة الجزائرية الشريان الاستراتيجي الحيوي للإمداد والتموين وهو الشيء الذي سعت له القوات الاستعمارية من خلال إقامة وتعزيز المراكز والقواعد العسكرية وأبراج المراقبة وأبرزها اخترعته العقول البشرية في القتل والتدمير والتخريب.

وقد تكبدت فرنسا عناء إقامة خطي موريس وشال رغم ما كلفته هذه العملية من نفقات والتي تحطمت وتكسرت على أيدي المجاهدين.

1- أسباب اختيار الموضوع:

لقد اخترت موضوع خط موريس و شال و أثرهما على تطور الثورة التحريرية الجزائرية 1959-1962. نظرا لأهميته و للجرائم البشعة التي ارتكبتها فرنسا ضد الشعب الجزائري، و محاولتها خنق الثورة و تطويقها و تضييق الخناق على افراد جبهة التحرير الوطني و منع وصول الامدادات و المساعدات اليها من الدول الشقيقة بإنشاء خطا موريس و شال المكهربين و الملغمين,لذا اردت دراسة هذا الموضوع لتبيان حقيقة هذين الخطين و مدى خطورتهما رغم محاولة فرنسا اخفائها للكثير عن هذين الخطين،كذلك لان هذا الموضوع بحاجة ماسة الى الدراسة و البحث: و تبدو اهمية الموضوع في كون خطا موريس و شال انشئا في فترة حاسمة في مسار الثورة التحريرية الجزائرية، و من ثمة سعت الادارة الاستعمارية بكل امكانياتها الى التأثير المباشر على مسار الثورة الجزائرية و محاولة شلها.

2- الإشكالية:

و من ذلك ينبغي ان نتساءل عن حقيقة خطا موريس و شال و مدى تأثيرهما على الثورة الجزائرية؟. و كذا التساؤل عن الاسباب الحقيقية التي دفعت الادارة الاستعمارية الى التفكير في حصار الثورة الجزائرية، و تنفيذ ذلك من خلال خطا موريس و شال، و كذا منع وصول الامدادات و المساعدات لها. فضلا عن التساؤل عن الاستراتيجية التي اعتمدها الثورة الجزائرية لمواجهة سياسة الادارة الاستعمارية.

3- المناهج:

وللإجابة عن هذه الاشكاليات اتبعت المنهج الوصفي و المنهج التحليلي الذين يلائمان طبيعة الموضوع التي تستدعي الوصف و التحليل و التدقيق.

4- عرض المصادر والمراجع:

وللإحاطة بحيثيات الموضوع اعتمدت بعض المصادر العربية و الاجنبية و كذا العديد من المراجع و المجلات والمذكرات، من اهم المصادر العربية جريدة المجاهد، وكذا مذكرات علي كافي وأرشيف المتحف الوطني للمجاهد. و من بين المراجع التي اعتمدت عليها في دراستي، جمال قندل الذي احاط بالكثير من الأحداث و حاول التفصيل فيها. و كذا محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر. أيضا محمود الشريف الذي كان عنوان كتابه اندري موريس و اسلاكه الشائكة. كذلك عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية.

5- حدود البحث:

و قد كانت دراستي للفترة الزمنية الممتدة من 1959-1962 بداية من تولي ديغول راسة الجمهورية الخامسة و زيارته الى الجزائر في 04-06-1958 و تنفيذه لاستراجيته الدنيئة المتمثلة في خنق الثورة الجزائرية و شلها نهائيا خاصة بانشاء خطا موريس و شال. أما فيما يخص الإطار المكاني فكان الولايتين الاولى و الخامسة.

6- عرض الخطة:

لقد قسمت دراستي إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، حيث تطرقت في الفل الأول إلى سياسة الجنرال ديغول تجاه الثورة التحريرية بدءا بالتعريف به وبدوره التاريخي منذ 1890 إلى غاية 1970 من خلال قراءة مذكراته، كما تناولت استراتيجية العسكرية تجاه الثورة التحريرية.

وفي الفصل الثاني الذي جاء بعنوان "مشروع موريس تجاه الثورة التحريرية" تحدثت فيه عن خط موريس الذي عرف "بسد الموت" لإحكام السيطرة على جيش التحرير الوطني وكذا ضمان المراقبة الجيدة، كما تحدثت عن تطوير الخط وتحصينه.

الفصل الأول

سياسة الجنرال ديغول

تجاه الثورة التحريرية

لقد كان لمجيء الجنرال ديغول إلى الحكم أثره على الثورة الجزائرية، بالرغم من عدم تصريحه بالإدماج أثناء خطبه، إلا أن سياسته بدأت تتضح بتعيين الجنرال شال موريس قائدا عاما للقوات الفرنسية في الجزائر وأسند له المهام الحربية وبذلك دخلت الإستراتيجية العسكرية الديغولية في مواجهة الثورة الجزائرية مرحلة التطبيق.

المبحث الأول: نبذة عن حياة الجنرال ديغول.

ولد الجنرال ديغول يوم 22 نوفمبر 1890 في مدينة ليل الفرنسية، من هنري ديغول المدرس البارع لمادة التاريخ والذي علم ابنه القيم التي يؤمن بها (الشرف والتواضع، حب الوطن والشجاعة)، زاول تعليمه الإعدادي في مدرسة سان سير (San Cyr) العسكرية العريقة المتخصصة في تكوين ضباط الجيش الفرنسي سنة 1908، لقد رقي ديغول إلى رتبة ملازم أول يوم 01 أكتوبر 1913 وتدرج في مدرسة سان سير[1]، ثم دخلت أوربا في الحرب العالمية الأولى في 1914، حيث دخلت فرنسا الحرب ضد ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية يوم 03 أوت 1914 والتي شارك فيها ديغول لما كان قائد كتيبة على الجبهة البلجيكية في مواجهة الألمان والذي أصيب خلالها بجروح في ساقه اليمنى كما أصيب من جديد يوم 1916/03/02 م لما كان قائد للكتيبة الثانية عشر(12) برتبة نقيب حيث أسر على يد الألمان بعد إبادة كتيبته تقريبا[2] وأطلق صراحه بعد إبرام الحلفاء الهدنة مع ألمانيا يوم 11 نوفمبر 1918. ثم استدعاه الماريشال فيليب بيتان (Philippe Pétain) قائد الجيش الفرنسي للعمل في ديوانه يوم 01 جويلية 1925، فاستقبل بحفاوة لدرجة أن قائد أركان بيتان العقيد ديشان (Duchéne) قدمه إلى أحد الكتاب العاملين في مقر قيادة الجيش قائلا[3]: "يسعدني أن أعرفكم بقائد الجيش الفرنسي في المستقبل"، كما أن المارشال بيتان كلفه في 1927 بإلقاء محاضرات حول فن القيادة فيها أبرز قادة الجيش الفرنسي، وذلك كان بالنسبة له فرصة من ذهب انتهزها لشق طريقه نحو المجد، تولى عدة مناصب[4].

زاد ديغول شهرة في باريس نشره لكتاب الفه عنوانه "حد السيف" (Fildc L'épée) يوم 22 جويلية 1932[5].

---

(1) Max Gallo, De Gallo, l'appel du destion, tome 01, éditions, Robert laffront, Paris, 1998, p p 56-68.

(2) بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، منشورات بونا للبحوث والدراسات، ط1، عنابة-الجزائر، 2012، ص146.

(3) Max Gallo, op, cit, p 217.

(4) بورغدة رمضان، المرجع السابق، ص147.

(5) Max Gallo, op, cit, p p 272-273.

دخلت فرنسا الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية التي كانت تحت قيادة "أدولف هتلر"، حينها وجه ديغول بيانا سياسيا إلى 8 شخصيات مدنية وعسكرية انتقد فيه الاستراتيجية المطبقة من قبل أركان الحرب، دخل ديغول الحرب برتبة عقيد وقام ببعض الهجومات المضادة الناجحة في ماي 1940 ورقي آنذاك إلى رتبة جنرال، وفي 5 جوان 1940 استدعي إلى باريس وتقلد منصب نائب كاتب دولة للدفاع في الحكومة المضيفة اثني عشرة وزيرا والتي كان يسيرها Paule Reymand. وقد استطاع ديغول أن يفرض نفسه كرئيس لفرنسا الحرة بدعم من تشرشل منذ 7 أوت 1940 وجمع حوله مجموعة من العسكريين والسياسيين والجامعيين، ونتيجة لاتصالاته أنشئ "المجلس الوطني للمقاومة CNR" بداخل فرنسا والذي اعترف بديغول كرئيس لفرنسا الحرة، وانضم ديغول إلى الحلفاء إلى أن تم النصر على النازية، فعاد إلى فرنسا وبقي رئيسا للحكومة المؤقتة إلى ان استقال سنة 1964 وابتعد بعد ذلك عن الحياة السياسية حتى سنة 1958م حين استنجد به الفرنسيون لإنقاذ الوضع في الجزائر، وأعطى فرنسا الدستور الذي أسس الجمهورية الخامسة، وأصبح أول رئيس لها، وأعيد انتخابه سنة 1965، ثم استقال بعد فشله في استفتاء سنة 1969م من أجل سير ثقة الفرنسيين، وانتقل إلى مسكنه بـــ Colomby les deax églises حيث واصل كتابة مذكراته، وتوفي فجاة في 9 نوفمبر 1970م [1].

[1] عبد القادر خليفي، قراءة في كتاب سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته، ص220.

المبحث الثاني: الاستراتيجية العسكرية للجنرال ديغول تجاه الثورة التحريرية

دشنت عودة الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا يوم 1 جوان 1958 بالنسبة للثورة الجزائرية بداية مرحلة خطيرة على الصعيد العسكري حيث وضع الجنرال ديغول خطة عسكرية محكمة حشد لها معظم الإمكانيات المادية والعسكرية والفرنسية، واختار لتنفيذ احسن قادة الجيش الفرنسي، وأكثرهم ولاء لشخصه وأسس مشاريعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها لحل المشكلة الجزائرية على نتائج المعركة العسكرية، منها:

1- مهمة الجيش الفرنسي في الجزائر، كما حددها الجنرال ديغول:

كان ديغول رجل دولة وسياسي محترف يدرك خطورة تجاوز الجيش لمهامه الدستوري خاصة التدخل في الشؤون السياسية لذا قام بإعادة الجيش إلى بيت طاعة السلطة السياسية الشرعية ومنعها من التدخل في الشؤون السياسية.

ولهذا قام بأول زيارة للجزائر في 4 جوان 1958م، بعد تنصيبه رئيسا للحكومة رفض الاعتراف بلجنة الإنقاذ العمومي، فلما تحدث أمامه الجنرال ماسي (Massu) وقدم نفسه بصفته مسؤول لجنة الإنقاذ العمومي، وخاطبه قائلا[1]: "سيدي الجنرال، أمامكم فريق من المواطنين يضم مدنيين من كل الفئات وعسكريين من كل قطاعات الجيش ومسيحيين ومسلمين... وإن اللجنة تتمنى ان تتحدثوا سيدي الجنرال عن إدماج كل سكان الجزائر في الصحراء[2] في الأمة الفرنسية ضمن إطار المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات وتطلب كذلك تصفية رجال النظام، وأن تكون لجان الإنقاذ العمومي دعامة للثورة التي ستقوم بها قاطعة الجنرال ديغول معارضا وخاطبه قائلا[3]: "لقد كنت السيل والسد، ألم يعلم "ماسي" أن لجنة الإنقاذ العمومي هي شيء من الماضي؟" في إشارة إلى عدم إعترافه بهذا التنظيم الذي لم تعتمده السلطات الشرعية، غير أن ديغول قطع الجلسة و لم يتحدث عن الإدماج أو عن الجزائر الفرنسية حتى في خطابه الذي ألقاه في مدينة الجزائر يوم 4 جوان 1958م[4]. وهو ما أثار قلق لجان الإنقاذ العمومي وفي نهاية المطاف غادر رئيسها ماسي قاعة الاجتماع المنعقد يوم 14 أكتوبر 1958

---

(1) Yves Courrièrel :la guerre d'Algérie, l'heure des colonels, tome 03, op, cit, p 329.

(2) أنظر: الرائد عبد الله حمادي، لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، (مقال لسعاد الحداد، ص ص 17-19)، أنظر: الدبلوماسة الجزائرية من 1830 إلى 1962، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص ص 149-152.

(3) Max Gallo, De Gallo, op, cit, p p 273-274.

(4) Max Gallo, De Gallo, op, p p 273-274.

وأتبعه 11 ظابط وخاطب الحاضرين قائلا[1]: "أيها السادة تنفيذ الأوامر رئيس الحكومة فإننا قررنا مغادرة لجنة الإنقاذ العمومي".

أما المدنيون في هذه اللجنة فقد دعوا أعضاء لجان الإنقاذ العمومي إلى التجند "ضد قرار يمكن أن يفسره خاصة الفرنسيون المسلمون على أنه تنصل من النشاط الأخوي الذي أضطلع به الجيش في كل أنحاء الجزائر" ودعوا إلى إضراب عام عشية يوم الخميس 16 أكتوبر 1958 في الساحة قرب مقر الحكومة العامة ضد السياسة التي تريد تصفية الوجود الفرنسي في الجزائر إلا أن ديغول اتخذ موقفا حاسما لما أبلغ الجنرال صالان أنه لن يقبل أبدا إمتداد الإضراب إلى الشارع، مما دفع الجنرال ماسي إلى تحذير أعضاء هذه اللجان بأنه سيضطر إلى استعمال القوة لقمع أي إضراب، وهو ما جعلهم يعلنون صبيحة 16 أكتوبر تأجيل الإضراب، وبالتالي خسروا في صراعهم ضد ديغول[2].

- بعد انتخابات 30 نوفمبر 1958 استبدل ديغول صالان بالجنرال شال موريس (Challe Maurice) الذي أصبح قائدا عاما للقوات الفرنسية في الجزائر وفصل عنه المهام المدنية وأسندها إلى "بول دولوفريه" (Paul Delouvrier) الذي أصبح يمثل مركز السلطة الفرنسية في الجزائر، وخاطب العسكريين قائلا[3]: "إن المشكلة الجزائرية سوف لن تسوى إلا بعد انتصار القوات الفرنسية" وحدد للجيش الفرنسي الدور الذي يجب أن يقوم به في الجزائر بقوله[4]: من الطبيعي أن واجبه الأول هو منع فقدان الجزائر بالسلاح، وفي جبهات القتال، كما أن مهمته كذلك هي ضمان الأمن لكل فئات السكان، وخاصة السكان المسلمين، إذ يجب ان نعلم أنه منذ أربع سنوات قتل في الجزائر حوالي ألف وخمسمائة (1500) مدني من أصول فرنسية، وأكثر من عشرة آلاف (10000) من الرجال والنساء والأطفال المسلمين الذين قتل أغلبهم ذبحا من قبل الثوار، وفي فرنسا فقد خمسة وسبعون (75) شخصا من أصول فرنسية أرواحهم نتيجة الاعتداءات المسلحة، كما مات ألف وسبعمائة وسبعة عشر (1717) مسلم برصاص وخناجر القتلة"، حسب تعبيره.

غير أن الجنرال ديغول لم تكن له الشجاعة السياسية ليتحدث عن عدد الضحايا من المدنيين المسلمين العزل الذين قام الجيش الفرنسي بإعدامهم و لم يتحدث عن جرائم التعذيب، وعن مختلف التجاوزات التي اقترفتها

---

(1) بورغدة رمضان، المرجع السابق، ص213.

(2) بورغدة رمضان، المرجع السابق، ص213.

(3) المرجع نفسه، ص213.

(4) المرجع نفسه، ص215.

قوات فرنسا الديمقراطية في حق من تقول أنهم مواطنيها وهي أفعال تشكل "جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية" مما جعلها تثير سخط واستنكار الفرنسيين الأحرار والرأي العام العالمي على حد سواء.

وخلال جولاته التي قادته إلى الجزائر زار خلالها مواقع الجيش الفرنسي في المناطق الساخنة بالجبال الجزائرية وخلال تصريحاته ورسائله إلى القوات المسلحة، كرر الحديث عن المهمة التي يجب على الجيش الفرنسي إنجازها في الجزائر وهي: تحقيق فوز عسكري حاسم على الثوار، يسمح لفرنسا بأن تنجز – بواسطة إرادتها الحرة- إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحفظ الجزائر الفرنسية، وتحول دون حدوث نزاع جديد في المستقبل قد يكون أكثر عنفا وتهديد الفرنسا، دولة ومجتمعها، وهو ما عبر عنه في رسالته إلى القوات المسلحة المؤرخة يوم 29 أكتوبر 1959م بقوله[1]: "إن مهمة الجيش الفرنسي في الحاضر هي استعادة الأمن على هذه الأرض الجزائرية بشكل كامل ولكن بإنسانية".

وهي المهمة التي لم تتحقق أبدا، وخاطب الجنود الفرنسيين يوم 29 جانفي 1960م قائلا[2]: "إنني أقولها لكم جميعا، إن مهمتكم لا تحتمل الغموض أو التأويل عليكم بتصفية قوة المتمردين الذي يريدون أن يطردوا فرنسا من الجزائر، ويخضعوا هذا البلد لدكتاتورية البؤس والرعب". وأكد أهمية النصر العسكري في نجاح مشاريعه الجزائرية، فصرح يوم 3 مارس 1960م قائلا[3]: "إننا لن نستطيع أن نفعل شيئا إذا لم نحقق نصرا لاشك فيه على الأرض، وإن هذا النصر العسكري ضروري قبل استشارة الشعب".

وكان الجنرال ديغول يعتبر أن لاشيء أسوأ من أن تجد فرنسا نفسها مهزومة خاصة أنه عاش مرارة الهزيمة في أبشع صورها خلال الحرب العالمية الثانية لما كسرت القوة الألمانية الكبرياء الفرنسي، ودخلت مدينة باريس من دون قتال وأرغمت المرشال بيتان رمز النصر الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى على إقامة حكومة تحت وصاية هتلر، والقبول بشروط أخرى مذلة ولهذا لم تكن فرنسا، خاصة فرنسا الديغولية مستعدة لأن تقبل بهزيمة عسكرية أخرى بعد الكارثة العسكرية التي حلت بها في ديان بيان فوعلى يد الثوار الفيتناميين خلال ربيع 1954م، فلا مجال إذن للتهاون في الميدان العسكري ولهذا قرر تعيين الجنرال شال (Challe) قائدا عاما للقوات الفرنسية في الجزائر وفرق في القصة بين مهام القوات الحربية، ونشاط الشؤون المدنية، واعتبر هذا الإجراء كفيل بجعل العمليات الحربية

---

(1) بورغدة رمضان، المرجع السابق، ص215.

(2) المرجع نفسه، ص216.

(3) المرجع نفسه، ص216.

أكثر فاعلية وديناميكية، كما أن الجنرال شال كان يتمتع في تقدير الجنرال ديغول بالصفات اللازمة لتحقيق هذه الغاية، وبذلك دخلت الاستراتيجية العسكرية الديغولية في مواجهة الثورة الجزائرية مرحلة التطبيق[1].

وتتمثل سياسة ديغول في الصحراء الجزائرية كما يلي:[2]

حاول ديغول رفع معنويات جيشه وشعبه بعد تأثرهما الكبير بإنهزامهم في معركة "ديان بيان فو" وكذلك الانتصارات الديبلوماسية على المستوى الدولي، كما هدف ديغول لمواجهة العسكريين الذين أرادوا إزاحته من الحكم.

سارعت فرنسا لتجنيد كل ما تملك من قدرات علمه ومادية وذلك لتصل إلى نفس المرتبة إلى جانب كل من الأمم المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي والأنجليز في استعمال الطاقة النووية عسكريا.

بعد ما تمكنت فرنسا من تحقيق مشروعها النووي وضع القنبلة الذرية اختارت قلب الصحراء الجزائرية "رقان" وذلك لعدة أسباب منها الاقتصادية وتتمثل في أن الصحراء أصبحت كنزا ثمينا بعد إكتشاف البترول بها، إلا أن فرنسا ركزت على الأسباب العسكرية وأخذتها بعين الإعتبار لأنها وجدت في الصحراء الجزائرية والأراضي الأفريقية بصفة عامة ملجأ لإقامة قواعد عسكرية اقتصادية وذلك لتحمي ظهر أوربا الغربية من جهة ومن جهة ثانية تؤمن مكانا تهرب إليه أوربا مصانعها الحربية وإمكانياتها العسكرية وتتخذها بذلك قاعدة هجوم على المعسكر الشيوعي.

وقد أطلق على هذه المناطق اسم "مناطق التنظيم الإفريقي" (Z.O.I.A)، ولمخادعة الأفارقة أخفت فرنسا أغراضها الحقيقية تحت شعار "تطوير الصناعات في البلدان الإفريقية" لكن الحقيقة هو وضع أسس ثانية لصناعات حربية حديثة إفريقية المورد، لكن هذا المشروع لم يكتمل وذلك لإستقلال كل من المغرب وتونس فحصرت فرنسا كل جهودها في الصحراء الجزائرية، فقد فصل ديغول في 16 سبتمبر 1959 الصحراء عن ميدان تقرير المصير.

وبعد ما وقع الإختيار على منطقة رقان في 1957 أجريت بها عدة استطلاعات واستقرت بها الغرفة الثانية للجيش الفرنسي، ثم التحقت بعد ذلك بمنطقة "حمودية" التي تبعد عن "رقان" بـــ 65 كلم، وكانت مهمتها

---

(1) بورغدة رمضان، المرجع السابق، ص217.

(2) الرائد، لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

الفصل الثاني

مشروع موريس نجاه

الثورة التحريرية

لقد كان لعودة أندري موريس، كوزير للدفاع في حكومة بورجيس مونوري[1] طابع خاص، اتسم بالإلحاح الشديد والإصرار الكبير، على ضرورة التعزيز العسكري أكثر من ذي قبل وتوفير كافة الامكانيات اللازمة المادية والبشرية، قصد الشروع في إنجاز الحاجز الدفاعي، حيث رأى وزير الدفاع، أن إيقاف وعرقلة إمتداد وتطور الثورة وتوفير وتعزيز الأمن وضمان الاستقرار السياسي للحكومة الفرنسية التي أضحت تسقط الواحد تلوى الأخرى،نتيجة عجزها وفشلها في القضاء على الثورة، الأمر الذي جعلها تفقد مصداقيتها أمام الرأي العام الفرنسي ذلك أنها بدت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها التي قطعتها على نفسها بشأن القضاء على الثورة في فترة وجيزة، ولهذا الغرض أصدر أندري موريس قرار في 20 جوان 1957[2]، حيث قضى بإنشاء خط دفاعي طويل يمتد من الحدود الجزائرية التونسية، مماثل للخط الدفاعي الذي سبق إنشاؤه قبل هذا التاريخ على الحدود الجزائريه المغربيه وقد بدا تحمس وزير الدفاع لمشروع الخط المكهرب كبيرا لإعتبارين أساسيين:

الاعتبار الأول ذو بعد عسكري، ذلك أن المشروع أعتبر الحل الناجع والكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي، لأنه يحول دون تموينها بالذخيرة والسلاح وكذا الجنود المدربين في القواعد الخلفية للثورة الذين كانوا يلتحقون بها من الخارج عبر تونس والمغرب، أما الإعتبار الثاني فهو ذو بعد اقتصادي، حيث توخى أندري موريس تحقيق ربح كثير من عملية إنجاز الخط المكهرب، ذلك أنه شريك مساهم في مصنع الأسلاك الشائكة والذي أبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة اللازمة والضرورية لذلك[3].

لقد أعطى موريس الأمر بالإسراع في الإنجاز ووجوب إنهاء الأشغال في أجل أقصاه ثلاثين سبتمبر ألف وتسعمائة وسبعة وخمسين[4] وعلى هذا الأساس أضحى الخط المكهرب إبتداء من شهر جويلية ويحمل اسم خط موريس، نسبة إلى وزير الدفاع المتشبع والمتشبث بأسطورة الجزائر الفرنسية ولقد أعطى الأمر بضرورة تعبئة القوات العسكرية من مختلف البلدان باتجاه الجزائر، ووضعت فورا في خدمة الجنرال سالان ومنها الكتيبة الواحدة

---

[1] تعتبر حكومة بورجيس مونوري الحكومة الرابعة منذ إندلاع الثورة، حيث عرفت الجمهورية الرابعة سقوطا حرا وسريعا لحكومات ماندبس فرانس، إدغار فور، في مولي، وللإشارة فإن حكومة بورجيس مونوري لم تعمر هي الأخرى طويلا، حيث إمتدت من 13 جوان 1957 إلى غاية 6 نوفمبر 1957.

[2] SHAT, dossier n° 1 décision du 20.06.1957.

[3] محمود الشريف، أندري موريس وأسلاكه الشائكة، المجاهد، عدد 11 نوفمبر 1957، ص1957، أنظر محمد المليلي، مواقف جزائرية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص45.

[4] SHAT 1H 2035, dosier n° 1, op. cit.

والستين للهندسة العسكرية التي حولت من تونس فضلا عن الفرقة الحدية عشر للمشاة والتي حولت هي الأخرى من تونس باتجاه الجزائر[1].

[1] SHAT, Ibid.

المبحث الأول: خط موريس وإستراتيجية تطويق الثورة:

أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوربية وتحول هذه المناطق كقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر لهذا فكرت هذه السلطات في إيجاد وسيلة كسد هذه المناطق وقطع أي إتصال للثورة مع الخارج، فاهتدت إلى فكرة إنشاء الخطوط والسدود المكهربة والشائكة[1]، فكان خط موريس الذي تدعم فيما بعد بخط ثاني مماثل هو خط شال، ويمكن أن نضيف أن من أهداف وأبعاد هذه الخطة منع شرارة الكفاح المسلح من الانتشار والإمتداد إلى داخل تونس والمغرب، وخاصة إذا عرفنا أن هذه العقبة التاريخية تميزت بتطور بارز للأحداث السياسية على المستوى الداخلي في كل من الدولتين المذكورتين، وأن الامكانيات البشرية والعسكرية للحكومة الفرنسية داخل الجزائر كانت غير قادرة على مواجهة الجبهة العريضة المسلحة على المستوى المغربي[2]، لهذا سارعت هذه السلطات إلى منح الاستقلال للدولتين الجارتين، لتنفرد لمواجهة الثورة الجزائرية بتسخير كل امكانياتها البشرية والعسكرية والاقتصادية.

تعود فكرة إنشاء خطي موريس وشال إلى الجنرال "فانكسام" "Vanuscem" قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي أراد تطبيقه في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية، غير أن ذلك لم يتم بسبب ضيق الوقت، فطبقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد "أندري موريس"[3]، الذي اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود التونسية في نهاية عام 1956 وبداية عام 1957 بعد تقديمه للبرلمان الفرنسي الذي صادق عليه فأصبح هذا المشروع يحمل اسم صاحبه "خط موريس" كما عرف "بسد الموت" أو "السد القاتل" ولقد استفاد أندري موريس شخصيا من هذه الصفقة المربحة بإعتباره شريكا في مصنع الأسلاك الشائكة التي تزود الخط المكهرب بالمواد الأولية[4].

ويصرح الجنرال أنه استوحى قراره هذا (إنشاء أسلاك شائكة) من قرارات مؤتمر الصومام القاضية بأولوية الداخل على الخارج والذي رأى فيه وسيلة يمكن من خلالها تشتيت شمل قادة الثورة الجزائرية.

---

(1) الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة، 2009، ص23.

(2) المرجع نفسه، ص37.

(3) أندري موريس، وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري.

(4) Mohamed Teguia, L'algérie en guerre, Alger, OPU, 1988, p110,

أنظر: محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1984، ص 45.

ولقد انطلقت الأشغال في أوت 1956 في عدة مناطق لتمديد الخط المكهرب بواسطة الأسلاك الشائكة على مسافة يتراوح طولها حوالي 750 كلم، من عنابة إلى "نقرين" ليصل إلى الصحراء الجزائرية وعلى عرض يتراوح من 30 م إلى 60 م، ومن " الغزوات" إلى "عين الصفراء" على طول نفس المساحة تقريبا[1].

ويمتد خط من الجهة الشرقية من "عنابة"، "فوادي الكبيرط حيث يتصل بمنطقة "موريس" (ابن مهيدي) ليمر عبر "زريزر Zerizer" و "روندونط Randan" (بسباس) و "موندفي Mondovi" (دريان) وابتداء من هذه القرية يتفرع عنه قسمان يحميان الطريق والسكة الحديدية من "موندوفي"، "سان جوزيف" (بوقمورة)، "دوفيفيه" (م شقوف)، "سوق اهراس" ثم "نقرين"، ليتجه فيما بعد صوب "شط الغرس" على مسافة يبلغ طولها 460 م، بينما يختلف العرض تبعا لطبيعة الأرض، حيث يتراوح ما بين 6 م و 12 م[2].

أما على الجهة الغربية فقد امتد من "بورساي Port Say" وأحفير، تلمسان، الشريعة، مشرية، "موكتادلي Moctatdelli"، عين الصفراء، القصور، موياس، الصواري، ليصل إلى "إيقلي جنوب بشار"، وقد غطى الخط من الجهة الغربية مسافة تقدر بحوالي 700 كلم، وهو غير بعيد عن الحدود المغربية الجزائرية، ففي الشمال نجده يبتعد عن الحدود المغربية بحوالي 3 إلى 4 كلم، بينما يختلف الأمر في الناحية الجنوبية نظرا لنوعية سطحها ابتداءا من "بوييهي Bouihi " إلى "جبال الصقور" أين يبتعد الخط عن الحدود المغربية بحوالي 100 كلم ليتبع مباشرة السكة الحديدية ابتداء من "مشرية"، ويصل عرض الخط إلى حوالي 60 م[3].

أما فيما يخص التطويق الحدودي، فإن عملية غلق الحدود وتطويقها لعرقلة حركة ونشاط المجاهدين لم تبدأ مع أندري موريس بل سبقه إليها الجنرال "بيدرون Pedron" قائد القسم العسكري الوهراني، الذي طرح الفكرة وأوضح جوانبها وأهدافها. وقد أوجسها في الميدان الجنرال "لوريو Lorillot" في جوان 1956[4]، بغرض عزل جيش التحرير عن القيادة الخلفية للثورة بالمغرب وأمام الخطر الذي باتت تمثله الجهة الغربية على القوات الاستعمارية، عمدة القيادة الفرنسية للغرب الجزائري إلى غلق الحدود وتشديد المراقبة أمام عناصر جبهة التحرير

---

(1) علي زغدود، 25 سنة من الحرية والتقدم، جريدة المساء، 4 جويلية 1987، ص 6، أنظر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص ص 128-129.

(2) جمال قندل، خط موريس بين الاتصال والانكسار، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستر، 1992-1993، التاريخ: جامعة الجزائر، ص 12-13، أنظر: Alistaire Horne, Histoire de la guerre d'algérie, Michel Albin, France, 1987, p274. أنظر الملحق رقم 01.

(3) جمال قندل، خط موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة التحريرية 1957-1962، دار الثقافة، 2008، ص ص 12-13، أنظر ارشيف المتحف الوطني للمجاهد (دون سلسلة أو أرقام).

(4) أرشيف المتحف الوطني للمجاهد، المصدر السابق.

المتمركزة في المغرب، الذي فتح أراضيه للثورة الجزائرية، كما رمت بكل ثقلها قصد صد هجومات المجاهدين المتكررة على المراكز العسكرية الفرنسية، وعرقلة دخول وعبور المجاهدين الذين استطاعوا التمركز بقوة في بعض المناطق غير المراقبة من طرف عساكر الاستعمار الفرنسي "بجبال تلمسان" و"تارة"[1].

وقد أكد حقيقة هذه التطورات الجنرال "سالان"، الذي انتهى إلى فكرة وجوب غلق الحدود في وجه جيش التحرير الوطني، كحل أنجع لإيقاف قوافل السلاح خصوصا بعد أن طورت حركتها وازدادت خطورتها على الحدود الشرقية، إذ أصبحت في ظل هذا الوضع الصعب انشغالا رئيسيا يدفعه دوما إلى التفكير في حل عاجل وفعال، ولذلك أوضح للجنرال "فانيكسام" أن الدعم الخارجي الذي تتلقاه الثورة يشغل باله كثيرا، وبغرض عرقلة امتداد وتطور الثورة على الجهة الغربية، شرع في إنجاز خط دفاعي طولي عازل على امتداد مسافة 140 كلم طولا، انطلاقا من البحر إلى غاية مركز "أبروفوار Abreuvoir"، وقد توخت القيادة الفرنسية من العملية تحقيق الأهداف الآتية[2]:

1- تسهيل عملية صد وإبعاد الثوار، وكذا عرقلة دخول قوافل السلاح.

2- تسهيل عملية الدفاع لقوات الاستعمار عند حدوث المعارك.

خط موريس على الحدود الغربية:

أ- السد المستمر:

لقد إعتبر المسؤولون العسكريون الغلق الحدودي الأولي الذي غطى مسافة 140 كلم كعملية عسكرية عملا غير فاعل، ولم يحقق أصلا ما كان متوخى منه. وقد عزى التقرير العسكري الذي تناول هذه المسألة بالبحث والدراسة، اسباب الفشل الذي طبع العملية إلى عدم كفاءة وقلة خبرة الذين أنجزوا المانع، وهو ما مكن المجاهدين من استغلال هذا الضعف والعجز لصالحهم حيث وجدوا سهولة كبيرة في إتلاف وتخريب نحو أربعمائة إلى خمسمائة مترا كل ليلة، وذلك نظرا لغياب المراقبة الكافية والدائمة، وقد شكلت هذه النقائص دافعا قويا لبعض الأصوات داخل القيادة العسكرية الفرنسية كي ترتفع للتشكيك في جدوى وفعالية هذه العملية، ما لم تسند وتدعم بوسائل أخرى أكثر فعالية.

---

(1) الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص 24.

(2) المرجع نفسه، ص ص 25-26.

وقد علقت قيادة الهندسة العسكرية في 30 أوت 1957 على فشل وعقم تلك العملية بقولها: "إن العمال الذين كلفوا بإنجاز الخط في تلك الفترة كان لهم انطباع الشخص الذي يحفر في الماء..."[1]. وقد حفز هذا الوضع القيادة الاستعمارية على طلب ترخيص بوضع الألغام المضادة للأشخاص على مستوى هذا الإنجاز الدفاعي الأولي حتى تبصر عن قرب التأثير الفعلي للخط في الميدان جراء انفجار الألغام تحت أقدام المجاهدين العابرين للحدود، دخولا أو خروجا.

والواضح أن القيادة الفرنسية، لم تنتظر كثيرا من الوقت للبدء في زرع الألغام ولكن على شرط أن تتخذ جميع الإحتياطات التقنية لمنع تعرضها للاقتلاع وخوفا من استعمالها من جديد من طرف المجاهدين ضد قوات الاستعمار في الطرق والمسالك التي تسلكها باستمرار، وهكذا شرعت قوات الاستعمار في زرع الألغام على مستوى هذا الحاجز الدفاعي الأولي، بناء على الأمر المؤرخ في 28 جانفي 1957[2]، حيث تم زرع ستة وعشرين ألف لغم طائر وخمسة وعشرين ألف لغم مضيء.

ب- نقاط الارتكاز "Points d'Appuis":

هي عبارة عن مراكز أنشأتها الإدارة الاستعمارية خلف الحاجز الدفاعي مباشرة بحوالي 5 كلم، بهدف ضمان المراقبة الجيدة والقيام بالإخطار السريع لوحدات التدخل، كما استعملت هذه النقاط لانطلاق القوات العسكرية الفرنسية لصد أي خطر يتهددها أو هجوم يباغتها من طرف المجاهدين.

ج- المواصلات:

لم تخف الأهمية التي تمثلها المواصلات في دفع وتطوير الثورة، الأمر الذي دفع القيادة العسكرية الفرنسية إلى طرح إشكال أعاق كثيرا السير الحسن للقوات العسكرية، خصوصا في الجنوب، حيث لا يوجد إلا طريق واحدة وغير معبدة تربط بين مغنية وميشاميش[3] يغدو السير بها في فصل الشتاء صعبا للغاية، ولهذا كان التركيز كبيرا على هذا الجانب قصد تأمين وضمان تموين المراكز العسكرية بالحدود الجزائرية المغربية، على نحو يجعلها تقتصد الكثير من الوقت والطاقة، ويتضح مما سلف بيانه أن السد الذي أنشئ سنة 1956 على الجهة الغربية لم يكن على درجة كبيرة من الخطورة على جيش التحرير، كما يجب الإشارة، أن الأشغال توقفت لأسباب مالية وبقي الأمر كذلك رغم الشروع في زرع الألغام على مستواه إبتداء من سنة 1957 إلى غاية رجوع

---

(1) SHAT 1H 2039, dossier n° 1, op cit.

(2) SHAT 1H2039, Ibid.

(3) SHAT 1H2039, note relative à l'équipement de la frontiére Algéro – Marocaine.

أندري موريس على رأس وزارة الدفاع، حيث عرفت الجهة الغربية بداية فعلية وحقيقية للخط المكهرب، مثلما كان عليه الأمر في الجهة الشرقية، بغرض تحقيق التوازن في التأثير على الثورة وتعميقه على نحو يجعل العبور أمرا عسيرا إن لم نقل مستحيلا.

والجدير بالبيان أن خط موريس على الحدود الجزائرية المغربية إمتد على 733 كلم[1] أما عن ظروف الأشغال الخاصة بالخط على مستوى هذه الجهة، فإنه ليس هناك ثمة إختلاف.

وصف خط موريس على الحدود المغربية:

ليس هناك ثمة اختلاف كبير بين الخطين المكهربين الشرقي والغربي من حيث التركيب التقني، حيث تبين لي بعد دراسة بعض الوثائق التي أمكنني الإطلاع عليها خصوصا ما تعلق منها بخط موريس على الحدود المغربية، ذلك أن المانع الدفاعي هذه الجهة غير مجهز بالسياج المضاد للبازوكا وكذا الباك الدائري، وبناء على الوثيقة التي تعرض رسميا لخط دفاعي نموذجي على مستوى الحدود الجزائرية المغربية[2]. تجب الإشارة إلى أن المجاهدين خلال خروجهم من الجزائر باتجاه المغرب، يواجهون مباشرة خط الحماية والإنذار الذي يكشف ويحدد وجوههم، ولكن أثناء الدخول من المغرب باتجاه الجزائر تواجه المجاهدين شبكتان للألغام بعرض ستة أمتار لكل شبكة، ومنه تبدو الأهمية الإستراتيجية للعبور من المغرب باتجاه الجزائر في عملية التموين بالذخيرة والسلاح، كما يبدو بشكل واضح مدى التركيز الاستعماري على منع ذلك على المجاهدين، ولعل شبكة الألغام المضافة دليل كاف على ذلك، وبالتالي فإن خط موريس على الحدود المغربية للجزائر توفر على التحصينات التالية:

1- خط حماية وإنذار.

2- حقل ألغام: يلي الخط الأول مباشرة وعرضه ستة أمتار.

3- السياج المكهرب: يتكون من ثمانية أسلاك مكهربة مشدودة إلى عمود خشبي ومرقمة من 1 إلى 8، من الأسفل إلى الأعلى.

4- ممتر تقني: تستعمله قوات الاستعمار لمراقبة الخط وتصليحه عند حدوث العطب أو التخريب من طرف جيش التحرير.

5- سياج مكهرب: يشبه السياج الأول في مواصفاته وتركيبه.

---

[1] SHAT 1H2039, note relative à l'équipement, op cit.

[2] أنظر: الملحق رقم 02.

6- خط حماية وإنذار: يشبه الخط الأول في جميع مواصفاته.

7- أرضية مناورة: تستعملها قوات العدو للحركة والمراقبة المستمرة[1].

1- العزل الإقليمي:

إن إقدام فرنسا على تطويق الحدود الجزائرية التونسية والمغربية، يعكس بحق التخوف الاستعماري من استمرار الثورة على نحو أكثر قوة، وكذا سقوط وفشل محاولات ومخططات القضاء على الثورة التي سبقت عملية التطويق الحدودي، ومن ثمة السعي إلى عزل الجزائر عن تونس والمغرب اللذين شكلا معطى إقليميا واستراتيجيا جديدا أفرزه استقلال البلدين في سنة 1956، ويترجمه البحث عن الآليات والوسائل الأكثر تأثيرا على الثورة، ولعل العزل الإقليمي يمثل دعامة رئيسية وهدفا إستراتيجيا ينبني عليها مخطط الخنق الذي يرمي ابتداء إلى القضاء على الثورة، وقد تعززت رغبة الإدارة الاستعمارية في ضرب إحكام وتشديد التطويق لإجهاض أي محاولة من طرف جيش التحرير، ترمي إلى الاستغلال الجيد للحدود التي تمثل الممر الحيوي لعملية التسليح[2].

وأمام هذا الوضع الصعب الذي أوجده استقلال تونس والمغرب، الذي كان ثمرة حقيقية للثورة الجزائرية التي زعزعت أركان الإدارة الاستعمارية، وهو ما جعل مخاوفها تزداد أكثر من ذي قبل، نتيجة للضغط الكبير والمستمر الذي صار يمارس عليها حيث أضحى لاكوست يشتكي من تونس والمغرب على اعتبار كونهما قاعدتين خلفيتين للثورة، تستقبل فيهما الأسلحة والذخيرة التي تأتيها من الدول العربية، أو تلك التي توفرها شبكات التسليح التي أقامتها الثورة أو حتى تأتيها في شكل مساعدات من أقطار أخرى مساندة لها. وفي ظل هذا الوضع وما يمثله من مخاطر متعددة على حاضر ومستقبل فرنسا في الجزائر، عمدت هذه الأخيرة إلى تحذير وتهديد القطرين المجاورين[3].

وفي مراسلة للجنرال سالان بتاريخ 13 أفريل 1957، أكد لرئيس قيادة الأركان أن شبكة التموين بالذخيرة والسلاح لم تتوقف عن النشاط والعمل، وخاصة عندما أعيد تنظيمها وتركيزها في تونس تحت رئاسة العقيد أوعمران، ولذلك أكد ضرورة وضع حد نهائي لهذه الشبكة لعرقلة وإيقاف سير وامتداد الثورة، غير أن العملية مرتبطة أساسا باغتيال أوعمران[4]. وهكذا يبرز وبشكل جلي الخوف الكبير الذي انتاب القادة الفرنسيين، الذين

---

(1) جمال قندل، المرجع السابق، ص43.

(2) أرشيف المتحف الوطني للمجاهد، المصدر السابق.

(3) المصدر نفسه.

(4) SHAT 1H 2035, dossier n°1 historique d'un barrage avant de la frontière Tunisienne.

لم يعرفوا الراحة والاستقرار بسبب الحركة النشيطة لقوافل التسليح والتي نجحت في مهماتها التموينية في كثير من المرات.

وعلى هذا الأساس، سعت الإدارة الاستعمارية إلى تحقيق الأهداف التالية والتي عدت في منظور الإستراتيجية الاستعمارية أساسية، نظرا لدورها المحوري في إنجاح الإستراتيجية في القضاء على الثورة[1]:

1- تمكين القوات الاستعمارية من القيام بالمراقبة الحدودية على نحو جيد وفعال، قصد منع المجاهدين المحملين بالذخيرة والسلاح، القادمين من تونس أو المغرب من الدخول إلى الجزائر بغرض خنق الثورة.

2- كشف وضبط وتحديد حركة ومكان المجاهدين على مستوى الخط المكهرب عن طريق الإعتارات القبلية والرادارات، وإفشال محاولات العبور، وكذا تسهيل عملية التدخل السريع والفوري لقوات الاستعمار.

3- السعي إلى عزل الثورة، عن القواعد الخلفية بتونس والمغرب، نظرا لما تمثله من نقل إستراتيجي في دفع وتعزيز وتطوير الثورة.

4- السعي إلى عزل ولايات الداخل، عن قيادة الثورة في الخارج، وكذا منع تنقل مسؤولي وقادة الولايات من التنقل باتجاه الخارج.

5- توفير وضمان الحماية الاقتصادية من خلال حماية السكة الحديدية وكذا الطريق الرابط بين عنابة، تبسة ونقرين.

2- الحماية الإقتصادية:

لقد كان لتزايد واتساع رقعة الثورة، الأثر البالغ والكبير على قطاعات ومؤسسات الاقتصاد الاستعماري، الذي بدأ يتضعضع وينحو منحى الإفلاس بسبب ارتفاع النفقات العسكرية باستمرار فضلا عن التخريب الكبير، الذي طال قطاعات حيوية وإستراتيجية كمناجم الحديد والفوسفات. وقد أفرز أن هذا التصعيد موجه من الرفض والغضب والسخط لدى مختلف الأوساط، في فرنسا والجزائر على السواء، وخاصة من طرف المستوطنين الذي أدركوا يقينا أن الثورة قد طال أمدها، وليس هناك أي مؤشر في الأفق ينبئ بالقضاء عليها، ومن ثمة فإن الحسابات الارتجالية والإفراط في الثقة أصبحا غير ذي فائدة ترجى. وقد كان ذلك دافعا وحافزا لهم كي يمنعوا النظر في حجم الخسائر الكبيرة التي ألبستهم لباس الخوف على حاضرهم وآفاق مستقبلهم، في جزائر الثورة التي جعلت من بين أهدافها الرئيسية، ضرب المصالح الاستعمارية، وتوجيه عمل التخريب على نطاق واسع، حتى يصبح تسيير

[1] الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص27.

الإدارة الاستعمارية بالاهيار. إن إنشاء خط موريس بمحاذاة السكة الحديدية، يجعلنا ندرك رغبة وحرص الإدارة الاستعمارية على ضمان أمن وسلامة القطارات التجارية الناقلة للحديد، من مناجم، بوخضرة، ونزة والكويف. لكن لتستفيد منها الدول الأوربية عموما وفرنسا خصوصا، لقد كانت القطارات التجارية تشحن ألف وخمسمائة طن من الفوسفات يوميا وستة آلاف وخمسمائة طن من مختلف المعادن[1].

إن هجومات جيش التحرير على القطارات التجارية ومضايقاته المستمرة لها، دفع القوات الاستعمارية إلى تعزيز المراقبة، رغبة منها تجنبا الخسائر التي ما فتئت تزداد باستمرار[2]. وفي هذا السياق أوضح الجنرال سالان، أن هذه الهجومات بلغت حد سبعمائة وثلاثين عملية ضد القطارات ومائتين وسبعة وعشرين عملية ضد المحطات، ابتداء من أول نوفمبر 1954 إلى غاية 31 أكتوبر 1957، أما عدد القتلى فقد بلغ مائة قتيل، فيما بلغ عدد الجرحى أربعمائة، كما أكد أن حماية العتاد من هجومات جيش التحرير تطلب شجاعة قوية لتوفير التغطية اللازمة للقطارات، وضمان حماية السكة الحديدية وفي ظل هذه الأوضاع الصعبة عقد اجتماع طارئ بعنابة في 26 جويلية 1958، تناول بالبحث والدراسة حالة المركبات المنجمية في كل من الونزة، بوخضرة، الكويف، وكذا مسألة حماية السكة الحديدية بوادي كبريت، عين شامية، ونزة، تبسة والكويف[3].

وقد خلص هذا الاجتماع إلى أن الوسائل الدفاعية المعتمدة من طرف القوات العسكرية الفرنسية غير كافية، ومن ثمة أوصى بضرورة تعزيز الأمن باعتماد وسائل أكثر نجاعة على مستوى مركب الونزة، ولذلك أضحى من الضروري اتخاذ إجراءات جديدة أكثر صرامة، وقد بدا ذلك واضحا من خلال التعليمة بتاريخ 7 نوفمبر 1958 والتي قضت بوجوب إنشاء سد لحماية المركزين المنجمين بالونزة والكويف، وتوفير المراقبة اللازمة لها، فضلا عن صيانة وتعزيز الحاجز الدفاعي انطلاقا من عنابة إلى نقرين، كما أكدت ذات التعليمة الحاجة إلى الكهروميكانكيين، خصوصا على مستوى السد المنجمي بالكويف والونزة إلى جانب فصيلتين من الناحية العسكرية العاشرة، على غرار الكتيبتين اللتين أرسلتا إلى السد المنجمي بالونزة والكويف بغرض تعزيز المراقبة وضمان سلامة المراكز، والجدير بالإشارة أن الإدارة الاستعمارية أنشأت سد المراكز المنجمية خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 1589 وشهر مارس 1959[4]، ولعل تصعيد العمليات العسكرية من طرف جيش التحرير، انطلاقا

---

(1) التحرير، جريدة المقاومة الجزائرية، عدد 2 لـ 15 نوفمبر 1956، ص 8.

(2) Raoul Salan, Memoires, Fin d'un Empir, p 287.

(3) جمال قندل، المرجع السابق، ص48.

(4) المرجع نفسه، ص48.

من تونس، كان السبب الأساسي في دفع القيادة العسكرية الفرنسية إلى إنشاء مثل هذه السدود والحواجز لحماية المراكز المنجمية، خصوصا منجمي بوخضرة والونزة اللذين يصدران الحديد إلى بريطانيا.

المبحث الثاني: تطوير خط موريس وتحصيناته:

أولا: تحصينات خط موريس:

1- الألغام:

حيث أمر الجنرال سالان بالشروع في وضع ألغام من نوع "Apid/51" للأفراد ابتداء من سبتمبر 1957، لقد اضطلعت كتائب بوضع هذه الألغام بمعدل 150000 لغم شهريا مع استمرار الأشغال الخاصة بإنجاز شبكات الأسلاك الشائكة والكهرباء إلى غاية 15 نوفمبر 1957 كحد أقصى، وإن الألغام التي وضعت على مستوى خط موريس تمثلت أساسا في الأنواع التالية:

أ- **الألغام المضادة للأفراد:**

حجمها صغير وشكلها دائري وزنها يتراوح بين 50 إلى 100 غرام، وتنفجر بمجرد أن يدرس عليها الإنسان، وقد استعملت النماذج الاتية: APIV/56, APDV/59 [1]. وقد تم وضع 4.056.241 لغم من نوع "APID/51" ابتداء من 21 نوفمبر 1957 إلى 20 مارس 1958[2].

ب- **الألغام المضادة للمجموعات:**

حجمها أكبر من الأولى ووزنها يبلغ حوالي خمسمائة غرام، أما انفجارها فيحدث عند تعثر أو لمس المجاهدين لخيط رقيق يربط بعضها البعض، انفجارها إلى نطاق خمس وعشرين مترا، وقد استعملت النماذج التالية:

AP/US MS الطائرة، و AP/US M2 غير الطائرة، إضافة إلى APMBS1/SS الطائرة[3].

جـ- **الألغام الضيئة:**

إن الهدف الأساسي من استعمال هذا النوع من الألغام، هو كشف المجاهدين وضبط وتحديد مكان الاختراق، وتحدث أثناء الانفجار ضوءا كاشفا وتبقى في السماء لمدة زمنية قليلة، ولهذا فإن العسكريين القائمين بالمراقبة على طول الخط المكهرب يتدخلون بسرعة لحظة حدوث الانفجار سواء عن طريق المشاة أو المدفعية، بغرض تطويق المنطقة والقضاء على المجاهدين العابرين للخط من تلك المنطقة،وقد استعملت كذلك نماذج مختلفة من الألغام المضيئة منها: الثابتة E50، والطائرة EC56، EC50، CEP وقد تم وضع مليونين ومائتين وستة وثلاثين لغم مضيئ، ابتداء من 21 نوفمبر 1957 إلى غاية 20 مارس 1958 وفي 30 جانفي 1957 أصدر العقيد قيلفي

---

(1) SHAT 1H 2968, op cit.
(2) SHAT 1H 2970, dossier n°2, chams de mères, farrage bonne el mac Afiod.
(3) SHAT 1H 2968, ibid,
أنظر: محمد قنطاري، سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية، دورها وتأثيرها في الثورة، جامعة وهران، ص ص 61-87.

"Guelfi" قائد الهندسة العسكرية، تعليمية دعا من خلالها المشرفين على العملية الانجاز على توفيق العمل بالطريقة الكلاسكية التي اعتمدت في عملية زرع الألغام ذلك أنها أفرزت مشكلة رئيسية للقوات العسكرية الفرنسية، لأن المجاهدين كانوا يجدون سهولة كبيرة في استرجاع إبرة القدح وهو ما يعطل انفجار الألغام والملفت للانتباه أن المشكلة لم تتوقف عند هذا الحد، ذلك أن المجاهدين يعتمدون إلى استعمال أو إعادة زرع الألغام التي اقتلعوها ضد القوات الاستعمارية وفي مختلف الطرق والمسالك التي تسلكها، وهو ما أقلق كثيرا القادة الفرنسيين وزرع الرعب في قلوب جنود الاستعمار الذين كانوا على مستوى خط موريس[1].

2- حماية الخط ومراقبته:

لقد عززت القيادة العسكرية الاستعمارية خط موريس بـ: 80000 عسكري[2] توزعوا على طول الخط ليقوموا بحراسته بصورة دائمة، بهدف ضمان أمن وسلامة المراكز العسكرية الممتدة على طول الخط.

وقد شملت القوات البرية وسلاح المدفعية والمشاة والإشارة والمظليين، كذا سلاح الهندسة العسكرية وفضلا عن سلاح الطيران، وقد توزعت على النحو التالي:

1/- قبل الخط المكهرب: وضعت أربعة فيالق لضمان تغطية الحاجز الدفاعي –خط موريس- وتمثلت في الفيلق الثالث للمشاة الأجانب، الفيلق 26 للمشاة الميكانيكية والفيلق 153 للمشاة الميكانيكية، ونصف فرقة للقناصين.

2/- على مستوى الخط المكهربك تمثلت في ستة فيالق وهي: الفيلق الثالث للقناصة السنغاليين، فيلق المشاة الميكانيكية الواحد والخمسين، فيلق المشاة الستين، فيلق المشاة الميكانيكية الخامس والخمسين، الفيلق الرابع للمشاة والفيلق السادس للخيالة المغاربة، كما وضعت خمسة فيالق على المسالك المهمة التي يسلكها جيش التحرير ؛ وقد توزعت كالآتي: من الشمال إلى الجنوب، الفيلق الأول للمظليين الأجانب: الفيلق التاسع للمظليين، الفيلق الرابع عشر للقناصة المظليين والفيلق الثامن للمظليين المعمرين، الفيلق الثالث للمظليين[3].

ولقد أعطيت هذه الفيالق الحرية المطلقة للتحرك في جميع الإتجاهات، كما زودت بالإمكانيات والوسائل اللازمة لضمان تدخل سريع وفعال لوضع حد لحركة المجاهدين خاصة على امتداد الشريط الحدودي[4].

المراقبة الالكترونية:

---

(1) SHAT 1H 2968, op cit.

(2) SHAT, Introduction à l'étude des archives de la guerre d' Algerie, château de vincenne, Paris, 1992, p 280.

(3) جمال قندل، المرجع السابق، ص51.

(4) المرجع نفسه، ص52.

لقد أقامت الإدارة الاستعمارية الردارات انطلاقا من تبسة إلى نقرين على مسافة 140 كلم بالنسبة للحدود الشرقية، ومن العريشة إلى مكنادلي على امتداد مسافة 160 كلم بالنسبة للحدود المغربية، وقد استعملت القوات الاستعمارية الردارات الثقيلة والتي اشتملت على ثلاث أنواع هي:

- الردار المضاد للطائرات "COTAL" والمهيأ لمراقبة الأرض.
- الردار المضاد للهاون "AN/MPQ 10" والمهيأ للمراقبة الأرضية.
- رادار "SDS" أو رادار "DRMT/11" والمهيآن للمراقبة الأرضية.

هذه الردارات لها قدرة هائلة على ضبط وتحديد مكان الانسان بدقة على بعد 15 كلم بالنسبة للفرد، و40 كلم بالنسبة للمجموعة، ولتوفير الأمن على الحدود يجب على القيادة الاستعمارية إنشاء مراكز للمعلومات الذي يقوم بـــ[1]: إرسال المعلومات الخاصة بتحركات القوات الاستعمارية إلى البطاريات، وإرسال المعلومات الخاصة بتحركات المجاهدين إلى وحدات قوات الاستعمار، كذلك استعلام القيادة الإقليمية حول نشاط المجاهدين وتحويل الترخيصات الخاصة بتحريك القوات الاستعمارية إلى القيادة العسكرية، أيضا ضمان نقل المعلومات إلى البطاريات المجاورة وتوجيه الطيران بإتجاه الأهداف البعيدة عن المدافع، كذلك توجيه عناصر القوات الاستعمارية نحو اعتراض طريق المجاهدين، وضمان مداومة الردارات، وفيما يخص أجهزة المراقبة فتمثلت في[2]:

أ/- جهاز سيسموفون "Sismophone" وهو عبارة عن جهاز يحتوي على مجسات توضع تحت التراب، تمكن مراكز المراقبة من معرفة حركة جيش التحرير على ضوء الصوت الذي ينطلق آليا نتيجة للإهتزازات التي تحدث في التراب خلال مرور المشاة، وقد استعمل هذا الجهاز على امتداد مسافة سبع كيلومترات.

ب/- جهاز ديكوفا "Decofa" يتكون من خيط رقيق يوضع فوق الأرض أو بين شبكة الأسلاك الشائكة، حيث أن قطعة من طرف المجاهدين يعمل على تحريك جهاز الإنذار عن طريق الإشارة الضوئية أو الصوتية.

جـــ/- جهاز "C.S.F" هوجهاز يضبط ويكشف إقتراب جيش التحرير ومن الخط المكهرب، يتكون أساسا من خيط ممدود ومشدود بين القضبان، ويشتغل بواسطة اهتزازات الحقل المغنطيسي التي يحدثها لمس أو تحريك الخيط، وقد استعمل هذا الجهاز على امتداد مسافة 12 كلم، كما جهزت الإدارة الاستعمارية بعض المناطق بشبكات للإعثار والعرقلة، تكون قليلة الارتفاع وتوضع قبل شبكات الأسلاك الشائكة إلى المستمرة بينها، وعلى غرار ذلك هناك الدوريات العسكرية الراجلة والمحمولة، فالراجلة لا تبتعد كثيرا عن المركز العسكري تحسبا لأي خطر مفاجئ

---

(1) SHAT 1H 2035, op cit.
(2) ipid.

من طرف المجاهدين والتي تكون مرفوقة بكلاب لتقصي الأثر، والدوريات المحمولة تذهب للسير دون انقطاع على طول الخط المكهرب بالنهار، أما في الليل فإنها تكون مرفوقة بمصفحات تراقب الأسلاك الشائكة عن قرب وتكون مزودة بضوء شدته كبيرة فضلا عن الطائرات الاستكشافية "16" التي تتحرك على امتداد الخط المكهرب من الشمال إلى الجنوب، وأحيانا العكس حتى الغروب[1]، وقد ذكر علي زغدود في مقال له ما يلي[2]: "إن الأجراس تطلق أصوات قف فلاق، ارفع يدك، ارم سلاحك، ويكرر ثلاث مرات" حيث وضعت أجراس تطلق الأصوات آليا بغرض ابعاد أفراد جيش التحرير عن الخط المكهرب سواء أثناء محاولات العبور أو خلال عمليات التخريب[3].

3- الصيانة:

تمثلت في[4]: صيانة المانع صيانة شاملة تشمل شبكات الأسلاك والخطوط المكهربة، صيانة شبكات المناورة والتي عادة ما تستخدمها قوات الاستعمار في التدريب العسكري للتحكم في طرق تطويق ومحاصرة المجاهدين أثناء عملية العبور، كذلك صيانة العتاد الخاص بالخط المكهرب والذي يشمل أجهزة الاتصال والرادارات والأضواء الكاشفة والسيارات، كما أن بقاء الأسلاك الشائكة والخطوط المكهربة تتراوح بين خمس وست سنوات بسبب التخريب والإتلاف وكذا التقلبات الجوية، وهو ما يفرض التجديد والتعزيز باستمرار.

ثانيا: تعزيزات خط موريس:

1- مخطط لاكوست:

لقد عزز خط موريس ثقة الإدارة الاستعمارية بالخط المكهرب، وهو ما دفع لاكوست إلى تتبع خطوات أندري موريس لتحقيق الهدنة الشاملة، وعلى هذا الأساس ظهرت مخططات تعزيزية لإتمام ما شرع في إنجازه من قبل بغرض إحكام الغرض والتطويق في وجه جبهة وجيش التحرير الوطني[5].

بناء على ذلك فإن مخطط لاكوست يرمي أساسا إلى توسيع وتعزيز خط موريس ليتحول إلى قوة مؤثرة لمنع الدخول أو الخروج من الجزائر، لذلك أعدت دراسة تقنية شاملة للمخطط، والتي صادق عليها الجنرال قائد القسم

---

(1) Abdelmalk Ouasti, le démineur, Alger, Sned, 1983, p 74.

(2) جريدة أنوار الحق، عدد 40، نوفمبر 1992.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة بالأوراس: التقرير السياسي، الملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من الفاتح جانفيالى 05 جويلية 1962، ج1، دون تاريخ، ص138، أنظر: المركز الوطني للصحافة والاعلام، حوار حول الثورة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ج1، ط1، الجزائر، دون تاريخ، ص443.

(4) SHAT, 1H2034, dossier n°1 cout des barrages fronatatiers.

(5) ibid.

العسكري القسنطيني بسرعة بغية إعطاء دفع قوي للمشروع، وقد شرعت القيادة العسكرية في إنجازه في 7 فيفري 1958، حيث اشتمل على المحاور التالية[1]:

- متابعة الأشغال لا تزال في طور الانجاز، وقد انضوى تحت هذه العملية عناصر في غاية الأهمية تمثلت أساسا في ما يلي: صيانة الشبكة "الأسلاك الشائكة"، والمراكز الكهربائية، إنشاء أرضية للتدخل والمراقبة، زرع الألغام من نوع "APID51"، إنشاء خمسة مراكز رادار، إنشاء طريق يربط بئر العاتر بنقرين.
- توسيع الشبكة والمراقبة بواسطة الأضواء الكاشفة.
- تكثيف شبكة الاتصال بواسطة الراديو قصد تسهيل الاتصال بين مختلف المراكز العسكرية وتمكين القائمين على العملية من أداء مهماتهم الاتصالية والرقابية.
- تجهيزات ضوئية ما تحت الأشعة الحمراء.
- توسيع شبكة الأسلاك الشائكة إلى جنوب الماء الأبيض.
- التحسين التقني للخط المكهرب، والذي اشتمل على قسمين رئيسيين تمثلا في الآتي:

أ- السياج الكهربائي:

انضوى تحت ثلاث تحسينات رئيسية هي[2]:

- اعتماد الاعتبار عن طريق الألغام الطائرة لكشف عناصر جيش التحرير الوطني أثنا عملية العبور للخط.
- توزيع الطاقة على نحو أكثر مرونة بين مختلف مناطق الخط المكهرب.

2- مخطط شابان دلماس:

ينضوي هذا المخطط والذي يحمل اسم وزير الدفاع الفرنسي شابان دلماس ضمن المرحلة الثالثة لعملية تطويق الحدود، وقد سبق لوزير الدفاع أن زار الحدود واطلع عن كتب على خط موريس، وهو ما جعله يعلق آمالا على خنق الثورة من خلاله، وقد رسمت معالم وأهداف هذا المخطط خلال الاجتماع، الذي عقد بوادي الزناتي في 19 مارس 1958[3] وبعد فترة وجيزة شرع في إنجاز المخطط وذلك ابدءا من 1 أفريل 1958، حيث توخى دلماس من خلال هذا المخطط إتمام الأشغال التي شرع فيها في إطار مخطط لاكوست، إن ما يلفت الانتباه في هذا المخطط

---

[1] SHAT, 1H2034, op cit.

[2] جمال قندل، المرجع السابق، ص ص61،62.

[3] المرجع نفسه، ص63.

هو التركيز الكبير على التعزيز الكهربائي لخط موريس، وقد اشتمل المخطط على الأشغال الرئيسية التالية، والتي رتبت حسب الأولوية إلى:

الأولوية الأولى[1]:

- تطوير المانع من خلال تمديد شبكة للأسلاك الشائكة إلى غاية نقرين.
- إنجاز اثنين وسبعين كيلومترا لحزام جديد من الأسلاك الشائكة، يمتد من المشروحة إلى غاية موسط.
- حماية عشرين مركزا جمع فيه سكان الشريط الحدودي بالمنطقة التي تسبق خط موريس.
- إنشاء أرضية للمناورة، تستغلها قوات الاستعمار للحركة والتدريب، إلى جانب إنشاء خط مواصلات إضافي يربط سوق أهراس بالونزة وتبسة.

الأولوية الثانية[2]:

على ضرورة إنشاء كثير من المعوقات في المسالك التي يستعملها المجاهدون، وتحقق الغرض منها، إما عن طريق الاعثار، أو عن طريق الإنذار مما يسهل ويمكن القوات الاستعمارية من التدخل الفوري لملاحقة المجاهدين ومطاردتهم ووجدت هذه الأولوية بعد المراقبة العسكرية المكثفة والدقيقة للمانع الدفاعي والتي أظهرت وجود بعض التغيرات مما جعل المجاهدين يتخذونها معبر أو مسلكا تجنبالبعض الخسائر التي يمكن أن تلحقهم.

3- مخطط الحرباء:

هذا المخطط ينضوي ضمن سلسلة التغيرات التي شهدها خط موريس، وقد أصبح الجنرال قورود "Gouroud" قائد الناحية الإقليمية للقسم العسكري القسنطيني في رسالة للجنرال شال بتاريخ 23 أوت 1960[3] معالم وأهداف المخطط التعزيزي الجديد للمانع الدفاعي، حيث أبلغه ان المخطط المذكور يحمل اسم "مخطط الحرباء" وضم أصلا ثلاثة محاور رئيسية، تخص التحسينات الجارية على مستوى الخط المكهرب وهي كالآتي:

- المنطقة الشمالية الشرقية القسنطينية:

ركزت الأشغال على تحرير الطرق الغير معبدة، وإنشاء إقفالات قصيرة في مواقع متنوعة على طول الخط المكهرب، بغرض استعمالها لمراقبة الخط.

---

(1) El Moudjahid du 20 janvier 1958, n°19.
(2) SHAT, op cit.
(3) SHAT, op cit.

- بناء حزام الغرين والقالة.
- تعزيز السد ما قبل الوسط:

لقد اعتمد هذا القسم من المخطط على العمل قصد ضمان استمرار عمل وفعالية الإنذار المسبق، الكاشف لموقع ومكان المجاهدين، فضلا عن الشبكات الكبح المتكونة أساسا من أسلاك شائكة صغيرة مشدودة إلى الأرض على علو صغير.

إن ما تجنب الإشارة إليه هو أن مدة الإنجاز قدرت بحوالي سنة أشهر، مما يعني إلغاء المخطط في شهر أفريل 1961[1].

وهكذا عمدت فرنسا إلى إنشاء خط موريس وتعزيزه وتحصينه بمختلف التجهيزات لشل حركة المجاهدين ومنع وصول الإمدادات والمساعدات لعزل الثورة التحريرية الجزائرية وتطويقها.

(1) SHAT, op cit.

الفصل الثالث

مشروع شمال تجاه الثورة التحريرية

بعد إنشاء خط موريس على الحدود الشرقية والغربية لسد المنافذ التي تتسرب منها الأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية، وكذا لقطع أي اتصال للثورة الجزائرية مع الخارج .قامت الإدارة الإستعمارية بتعزيز هذا الخط ثاني هو خط شال لخنق الثورة وعزلها ومحاولة القضاء عليها نهائيا.

المبحث الأول: تركيبات خط شال:

أنشئ خط شال على غرار خط موريس في ظروف ملائمة، وقد كررت الثورة ذات الخطأ الذي كان مع إنشاء خط موريس، وكأنها لم تستفد إطلاقا من الأضرار والأخطار التي سببها فضلا عن الخسائر البشرية الكبيرة، ويمتد خط شال خلف خط موريس من الناحية الشرقية "أم الطبول" بالعيون، فشرة، "القالة"، "قرمل السوة"، ثم "عين العسل"، "فالطارف" ليصل إلى "بوحجار" و"سوق أهراس"، وقبلها بحوالي 2 كلم عند "وادي الجدرة" ينطلق باتجاه "حمام تاسة" ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين "تاورة" و "سوق أهراس" وعند الكيلومتر 28 يتحول نحو "سيدي أحمد" مارا "بالمريج" و "تقرين" حتى نهاية "وادي سوف" عابرا بسوق "تبسة"[1].

ويتركب خط شال من الشبكات الشائكة والمكهربة، والتي تتمثل في مايلي[2]:

1- شبكة الأسلاك الشائكة.

2- حقل للألغام عرضه 50م.

3- السياج المكهرب: يضم خمسة أسلاك شائكة موضوعة فوق بعضها البعض، ومفصولة عن بعضها بعوازلن وقد عزز السياج من الأعلى بشبكة من الأسلاك الشائكة.

4- شبكة من الأسلاك الشائكة عرضها أربعة أمتار أقيمت خلف الخط المكهرب على بعد ثلاثة أمتار بعد الطريق المعبد مباشرة، تمتد الخنادق المحصنة بالاسمنت المسلح والتي تبعد عن بعضها البعض بحوالي 200م، وللإشارة فإنها تتصل ببعضها البعض عن طريق ممرات أرضية، وعلى غرار ذلك أقامت الإدارة الاستعمارية المراكز العسكرية حول الخنادق بغرض توفير وضمان الأمن والسلامة للقائمين على الحراسة.

---

(1) التقرير الجهوي للملتقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة، المنعقد بتاريخ 14-15 فيفري 1985، سوق أهراس، ص11، أنظر: عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، قسنطينة، دار البحث، 1991، ص67-68، أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، تقرير القاعدة الشرقية، الطارف من 16 إلى 17 أفريل 1987، ص19.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية للفترة الممتدة من 1958 إلى 1962، المنعقد بتاريخ 11 سبتمبر 1986، دون تاريخ، ص30.

5- حزام من الأسلاك الشائكة لحماية الألغام من الحيوانات.

6- حزام للألغام يتراوح عرضه بين 12 إلى 40م، حسب طبيعة كل منطقة.

7- حزام من الأسلاك الشائكة لحماية الألغام من الحيوانات.

المبحث الثاني: برنامج شال العسكري:

تعود فكرة إنجاز "خط شال" إلى الجنرال "شال موريس"[1] قائد القوات الفرنسية والذي نسب إليه الخط وهو ثاني خط مكهرب من الجهة الشرقية، أقيم خلف الخط الأول من الشمال إلى الجنوب لتدعيمه، وذلك في نهاية عام 1958 وبداية عام 1959 انطلاقا من غرب وشرق القالة ليتجه جزؤه الأول نحو أقصى الشرق ليبلغ نقطة الحدود التونسية، ويعود على شكل دائري ليتجه مع جزئه الآخر نحو الجنوب محتضنا كل المدن والقرى الواقعة على الشريط الحدودي حتى يقترب من "خط موريس" قرب مدينة "سوق أهراس" ليتجها معا نحو الجنوب[2].

لقد ارتكزت استراتيجية الجنرال شال كذلك، على تعزيز وحدات الحركة – العملاء– ووحدات الدفاع الذاتي، لتدعيم قوات الاستعمار وقد ارتفع عدد الحركة من 13200 في أول جوان 1956 إلى 58.751 في أول جويلية 1959، وفي 28 جانفي 1959 أورد الجنرال شال في تعليمة خاصة، أن العمل الذي شرع فيه يكيف على أنه حرب عصابات، وهو ما يستدعي مهاجمة الثوار في شروط أكثر ملائمة، وتأخذ بعين الاعتبار الدعم الجوي وكذا القوات المحمولة فضلا عن المدة الكافية لتغطية مساحة كبيرة بقوات كثيرة إلى جانب توسيع المناطق المحرمة داخل الوطن، اتباع سياسة الأرض المحروقة، القضاء على المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني وإقامة إدارة أخرى بديلة عميلة للإدارة الاستعمارية، الإكثار من المحتشدات وتعزيز الحراسة والمراقبة، تسليط التعذيب على كل أسير يقع في قبضة جنود الاستعمار[3].

أما فيما يخص العمليات العسكرية الكبرى فقد، كانت البداية الفعلية بالولاية الخامسة في 6 فيفري 1959[4]، وهذا حشدت قوات عسكرية كبيرة من مختلف الأسلحة لم تشهدها الولاية من قبل، حيث قدرت بحوالي 30.000 وتعززت بذلك الوحدات المتواجدة بالغرب، باللواء العاشر للمظليين واللواء الثاني للبحرية وكذا

---

(1) ولد موريس شال بفرنسا في 5 سبتمبر 1905، إلتحق بمدرسة سان كير"Saint Cyrc" سنة 1923، وتخرج منها برتبة ملازم أول سنة 1925، وخلال نفس السنة التحق بالمدرسة التطبيقية للطيران وتخرج منها طيارا، والتحق بالمدرسة العليا للطيران الحربي (1937-1939)، ثم التحق بالمقاومة سنة 1943، حيث عين رئيسا لمصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة، ثم نائب قيادة الأركان الجوية من سنة 1946 إلى 1949، فجنرالا قائدا لسلاح الجو بالمغرب من سنة 1949 إلى 1951، ثم جنرالا قائدا على القوات المسلحة في الجزائر من نهاية ماي 1958 إلى أفريل 1961، في شهر ماي 1961 حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة بسبب قيادته للإنقلاب ضد الجنرال ديغول بغرض الإطاحة به، بدعوى أنه فرط في حق الجزائر الفرنسية، أنظر: جمال قندل، المرجع السابق، ص 69

(2) Mohamed Teguia, op cit, p 266.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية، الولاية الثانية من 1959 إلى 1962، (دون تاريخ)، ص 4.

(4) SHT, op cit, p 172.

اللواء الخامس للمشاة، وقد قام الاستعمار بتطويق الولاية تطويقا محكما وكانت العملية مباغتة ومفاجئة، بناءا على ما ذهب إليه محمد تقية[1]، وأن جيش التحرير لم يدرك ذلك إلا بعد مرور ثلاثة أسابيع، الأمر الذي جعله يندفع في البداية لمواجهة القوات الاستعمارية الفرنسية بعزم وقوة كبيرين، ولكن أما زحف قوات العدو وضغطها الكبير والمتزايد اضطرت كتائب المنطقتين الرابعة والسابعة من الولاية الخامسة إلى الانتقال إلى الولاية الرابعة، وقد بلغ عدد الجنود أكثر من 400 جندي[2] كحل للخروج من التطويق وتجنيب جيش التحرير خسائر أخرى.

وفي 18 أفريل 1959 إلى غاية 18 جوان 1959، زحفت القوات الاستعمارية باتجاه الولاية الرابعة لتبدأ العملية التي أطلق عليها اسم "كوروا Courroie"[3]، ولهذا تم بناء 200 كلم وإنشاء 30 مركز الفصائل الإدارية المختلطة "S.A.S" بالونضريس فضلا عن إقامة مجموعات الدفاع الذاتي[4] بغرض مراقبة السكان، والتأثير عليهم بشتى الطرق والوسائل إلى جانب الطائرات المقاتلة ميراج والقاذفة (B26/B29) وكذا الاستكشافية والعمودية، وعلى الرغم من كل هذه التعزيزات العسكرية إلا أن الخسائر لم تكن كبيرة مقارنة مع الولاية الخاصة، وقد أكد هذه الحقيقة الجنرال شال بنفسه خلال تقديمه للعرض العام عن العمليات العسكرية الكبرى في 26 أكتوبر 1959، حيث مضى يقول: "إن النتائج تعرفونها جميعا، لقد كانت أقل مستوى من مثيلتها بالقطاع الوهراني، والسبب الرئيسي في ذلك، يعزى بدون شك إلى أن الأولوية التي جندت في مساحة صعبة، لم تكن كافية ..."[5] غير أنه لم يشر البتة إلى المواجهة التي لقيها جنود الاستعمار بالولاية الرابعة خاصة من طرف الرائد سي محمد الذي أجمع تحت قيادته 1200 جنديا يمثلون خمسة كتائب من الولاية الرابعة وأربعة كتائب من الولاية الخامسة[6]، منها كتيبته، الزيرية، الريمية، والكتيبة الحسية كومندوس سي جمال[7]، حيث دخلت في مواجهات مستمرة مع قوات الاستعمار من خلال المضليقات والكمائن.

---

(1) Mohamed Teguia, op cit, p 203.

(2) El Moudjahid du Fevrier 1960, n°59.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي للولاية الرابعة 1959-1962، التقرير السياسي، ج2، دون تاريخ، ص 13.

(4) جمال قندل، المرجع السابق، ص71.

(5) المرجع نفسه، ص72.

(6) El Moudjahid, n°59, op cit.

(7) المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى للولاية الرابعة 1959-1962، التقرير السياسي، ج1، دون تاريخ، ص 13.

وفي 22 جويلية من سنة 1959 انطلقت عملية جيمال بالولاية الثالثة[1]، وقد أولتها القيادة العسكرية الفرنسية اهتماما خاصا وعلقت عليها آمالا كبيرة من طرف الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي[2] نتيجة للدعاية الكبيرة والمركزة التي أحيطت بها، مما جعلها تعتبر المرحلة الحاسمة في مخطط شال العسكري على طريق القضاء النهائي على الثورة، وقد تجلى هذا الاهتمام في كون الجنرال شال أشرف بنفسه على قيادة العملية، حيث أقام مركز قيادته بأرتوا "Artoi" بقلب جبال جرجرة على ارتفاع 1720 مترا، ليظل على اتصال دائم ومباشر مع مختلف الوحدات العسكرية التي احتلت المنطقة على نحو كلي، طريق أجهزة الراديو، حيث تنطلق الأوامر والتعليمات إلى الفرقة العاشرة للمظلين بالقبائل الكبرى والفرقة الخامسة والعشرين للمظليين بجبال البابور والقبائل الصغرى، فضلا عن الفرقة الحادية عشر للمظليين، وكذا سلاح الطيران عند حدوث الاشتباكات[3]، الواضح أن القيادة الفرنسية رمت إلى استغلال الظرف الذي كانت تمر به الولاية الثالثة الذي تمثل أساسا في عملية الرزق، واستشهاد العقيد عميروش حيث اعتقدت أن هذا يمكن أن يشكل أرضية مناسبة للقضاء على الثورة بهذه الولاية؛ وقد امتدت العملية في ناحيتها الساحلية من دلس إلى شرق بجاية، وفي ناحيتها الجنوبية من البويرة إلى قترات وللإشارة فإن عملية جيمال كانت الأشد والأعنف والأثقل على جيش التحرير، ولا أدل على ذلك من أن الثورة فقدت 8000 مجاهد، أي ما يقارب الثلثين من عدد المجاهدين الذين كانوا على مستوى الولاية[4].

أخيرا ونظرا لتطور الثورة الجزائرية وإتساعها تغلغل الخوف في صفوف الإدارة الإستعمارية التي رأت ضرورة تعزيز خط موريس بخط ثاني " خط سال" لإحكام السيطرة على المجاهدين، وخنق الثورة وعزلها عن الدول الشقيقة خاصة، ومحاولة القضاء عليها نهائيا إلا أن مساعيها لم تتحقق.

---

(1) جمال قندل، المرجع السابق، ص74.

(2) التحرير، عملية جيمال هل تكون الأخيرة، جريدة المجاهد، عدد 48، 10 أوت 1959، ص14.

(3) جريدة المجاهد، المصدر السابق، ص14.

(4) عبد العزيز واعلي، المصدر السابق، ص15، أنظر الملاحق ص ص1-16.

الفصل الرابع

الأضرار الناجمة عن الخطين

وموقف الثورة منهما

عمدت السلطات الاستعمارية إلى خنق الثورة الجزائرية بإنشاء خطي موريس وشال المكهربين فكانت لهما أضرار جمة سواء على الجانب العسكري من خلال منع دخول الأسلحة و كذا إبادة المجاهدين عند محاولتهم عبور الخطين، أو على الجانب الاقتصادي بتعطيل نشاط الفلاحين باعتبار أن الزراعة كانت المصدر الأساسي للرزق، أما الاضرار على الجانب الاجتماعي فتتمثل في القمع والترحيل بسبب الدعم المادي والمعنوي للمجاهدين، وقد واجهت جبهة التحرير الوطنية خطي موريس وشال وحاولوا اختراق السدود بحفر أنفاق تحتها واجتيازها زحفا بعد عزل الأسلاك المكهربة بواسطة الأخشاب بالإضافة إلى عدة سبل استعملتها لمواجهة الخطين.

المبحث الأول: مظاهر تأثير خطي موريس وشال:

1- التأثير العسكري:

في ظل الإقبال الكبير على التجنيد في صفوف التحرير وتطور الثورة واتساع نطاقها، أصبحت مسألة التموين بالذخيرة والسلاح تحظى باهتمام كبير، للحفاظ على حركية واستمرار الثورة، فنظمت عملية التموين، فكان يتم تموين الولايات الأولى والثانية والثالثة عبر الجهة الشرقية، أما الرابعة والخامسة والسادسة فقد كانت تمون عبر الجهة الغربية[1].

فبدأت القوافل التي أوكلت لها مهمة إدخال السلاح من تونس والمغرب في العمل، وذلك بسرية تامة، وقد كانت العملية تتم بسهولة قبل أن يتم غلق الحدود بإحكام[2]، وذلك بإنشاء خط موريس وتعزيزه بخط شال، مما شكل تحديا حقيقيا للثورة، أثر سلبا عليها.

إن الهدف الأساسي من إنشاء خطي شال وموريس هو منع دخول الذخيرة والسلاح[3]، فقد أضحت الحركة على الشريط الحدودي ظربا من المخاطرة، حيق وجد المجاهدون أنفسهم أما خطر مضاعف، فرض عليهم التعامل مع خطين مكهربين، ما جعل الثورة تصطدم بتحدي حقيقي وخاصة بعد تعرض الكثير من الجنود للإبادة أثناء محاولاتهم العبور.

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثالث لكتاب التاريخ، الولاية الخامسة، سيدي بلعباس، نوفمبر 1985، ص 20.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثالث للولاية الرابعة، من 20 أوت 1956 إلى غاية 1958، ج1، دون تاريخ، ص 67.

[3] يوسف الخطيب، أضواء على أهم أحداث الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، العددان 108 و 109، سبتمبر وأكتوبر 1989، ص 31، أنظر: عبد العزيز واعلي، شهادات حية حول حياة الشهيد العقيد عميروش، مجلة أول نوفمبر، العددين 102 و 103 مارس وافريل 1989، ص 62.

وأمام هذه الخسائر في الأرواح البشرية الكثيرة، أوقفت الولاية إرسال دوريات ووحدات جيش التحرير إلى الخارج لغرض التزود بالذخيرة والسلاح، وقد بلغ عدد الذين سقطوا شهداء على مستوى خطي موريس وشال حسب التقارير العسكرية الفرنسية 2409، وذلك على الجهة الشرقية، فيما قتل 2165 خلال العبور من تونس باتجاه الجزائر.

أمم اتساع مجال تأثير خطي موريس وشال على الثورة، ازداد قلق العقداء وتعمق خوفهم من بقاء الوضع بل واستمراره في خنق الثورة[1].

ولقد ادركت القيادة الاستعمارية الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها الجهة الشرقية في دفع الثورة نحو التوسع والتطور، لذلك لجأت إلى تنظيم قواتها العسكرية بمختلف أنواع توزيعها توزيعا تكتيكيا يمكنها من التدخل بسرعة وعلى نحو سير لها السيطرة الكاملة على هذا الجزء الهام من البلاد، ولهذا الغرض أختيرت مدينة عنابة مقرا للقيادة، ووزعت القوات العسكرية على نقاط مختلفة[2].

وقد تولى الجنرال فانيكسام قيادة القسم العسكري القسنطيني واعتمد على العقيدين بيشود وجون بيير في الاضطلاع بمهمة خنق الثورة وإيقاف امتدادها وتوسعها، وقد أصبح القضاء على الثورة انشغالا رئيسيا، وهاجسا كبيرا لديه فقد كانت معارك الحدود الشرقية طويلة وعنيفة، ذلك أنها انطلقت في 21 جانفي 1958، وامتدت لغاية 28 ماي من نفس السنة.

بالإضافة إلى معركة سوق أهراس التي امتدت[3] من يوم 26 أفريل 1958 إلى غاية 3 ماي 1958، بجبال بوصالح والحمري، ووادي الشوك، التي شهدت وقائعها الدمرية.

2- التأثير الإقتصادي:

لقد عمدت الإدارة الاستعمارية عند شروعها في إنجاز خط موريس ومن بعده شال، إلى الترحيل الإجباري للمدنيين المقيمين على امتداد الشريط الحدودي، من مرسى بن مهيدي شمالا إلى تندوف جنوبا على مستوى الحدود المغربية، ومن عنابة والقالة شمالا إلى نقرين جنوبا بالنسبة للحدود الشرقية، وقد أفرز ذلك نتائج سلبية وصعبة للغاية على الثورة والمدنيين حيث أضحت المنطقة الحدودية، منطقة محرمة تمنع فيها الحركة.

---

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، خلاصة أشغال الملتقى الجهوي للولاية الثانية لكتاب التاريخ 1959-1962، أنظر: العقيد عمي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة للنشر، 1999، ص ص 82-83.

(2) محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 196.

(3) علي كافي، المصدر السابق، ص 211.

وعلى غرار ذلك فإن خط موريس قد عطل حركة ونشاط سكان الشريط الحدودي، كما عطل نشاطهم الفلاحي والرعوي، ذلك أن النشاط الاقتصادي بالمنطقة كان مركزا أساسا على فلاحة الأرض باعتبارها مصدر رزقهم الأساسي والوحيد فأصبح المدنيون وخاصة أصحاب الأراضي يرتادون على أراضيهم بناء على رخصة تستصدر من السلطات العسكرية التي خصصت ممرات لهذا الغرض وفي وقت معلوم من الساعة السابعة صباحا إلى غاية الواحدة زوالا، تحت رقابة عسكرية.

وقد تميزت عمليات الترخيص بعبور مرحلتين أساسيتين:

في المرحلة الأولى كان السكان الذين يرغبون في الالتحاق بأراضيهم يتوجهون مباشرة إلى السلطة العسكرية، التي كانت تطبع على بطن يد كل واحد منهم الطابع ويمنع الدخول على كل شخص غير حامل للطابع.

وفي المرحلة الثانية والتي عرفت تغيرات في الاجراءات القمعية، فقد كانت تمنح رخص خاصه بالمرور تسمح للذين يرغبون في الالتحاق بأراضيهم بالعبور تحت رقابة عسكرية[1].

3- التأثير الاجتماعي:

إن المنظمة الحدودية الشرقية والغربية، التي كانت آهلة بالسكان أصبحت نتيجة القمع والبطش والترحيل الذي سلطته الإدارة الاستعمارية على المقيمين بهذه المنطقة كإجراء عقابي جماعي وانتقامي، بسبب الدعم المادي والمعنوي الذي يوفره المدنيون للثورة، وقد توخت الإدارة الفرنسية تحقيق هدف استراتيجي بعيد المدى يتمثل أساسا في شل حركية ونشاط وفاعلية الثورة، وتطويق امتدادها وتطورها من خلال عزل الشعب عنها، فإن التجهيز أخذ اتجاهين، فالأول كان باتجاه المناطق الداخلية والثاني باتجاه تونس والمغرب، وقد كان اللجوء نحو تونس مع بداية الثورة ثم أخذ في الارتفاع من سنة لأخرى مع ازدياد القمع الجماعي، أما اللجوء للمغرب فقد كان في شهر مارس من سنة 1956 بعد الهجوم على مركز الصبابنة، ولتجنب الخسائر والأضرار المادية والبشرية التي يمكن أن تلحق المستوطنين الأوربيون، لذلك قررت الإدارة الاستعمارية أن تحيط تلك المناطق الآهلة بالأوربيين بالأسلاك الشائكة[2]، حتى لا تكون هدفا للكائرات الحربية الفرنسية.

لقد تمركز اللاجئون الجزائريون بتونس والمغرب على طول الحدود من البحر إلى الجنوب حيث فضلوا المناطق القريبة من الحدود.

---

(1) عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، الجزائر، 1993، ص 122، أنظر: إيفي بريسيتر في الجزائر يتكلم الرصاص، ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 178.

(2) المجاهد، عدد 19، 11 مارس 1958، أنظر: المجاهد، عدد 20، 15 مارس 1958، ص 5.

إن الوضعية الصعبة للاجئين الجزائريين الذين بلغ عددهم إلى غاية سنة 1960 مائتي ألف، شكل الدافع الأساسي للقيادة الثورية كي تعمد للبحث عن سبيل أفضل وحل كفيل بخدمة اللاجئين والثورة على السواء، الأمر الذي عجل بتأسيس الهلال الأحمر الجزائري، والذي أخذ على عاتقه مهمة التكفل بهم، ليس من الجانب الاجتماعي فحسب على الرغم من الأهمية التي يكتبها ذلك، ولكن حتى من الجوانب الأخرى، وقد أدركت الثورة أهمية ودور وكذا الثقل الذي يمثله اللاجئون، وقد حفز ذلك الكثير من الصحف العالمية ودفعها إلى نشر وإبراز تلك المأساة، لفت اهتمام الرأي العام العالمي.

المبحث الثاني: مواجهة جبهة التحرير الوطنية لخطي موريس وشال:

لقد انتهت أشغال بناء خط موريس على الحدود الجزائرية التونسية، وعلى الحدود مع المغرب الأقصى في نهاية عام 1957م، وتم تعزيز خط موريس بخط مواز له هو خط شال، ويتراوح متوسط المسافة الفاصلة بينهما ما بين 20 و 60 كلم، ولا أي محور تقل المسافة فيه بين الخطين عن 4 كلم واعتبرت المناطق الفاصلة بينهما محرمة، وجرى تهجير سكانها إلى المحتشدات لمنعهم من تقديم الدعم الضروري لقوات جيش التحرير الوطني، ولتوضيح خطورة هذه الخطوط التي تعد خلاصة إبداع المهندسين الفرنسيين في هذا المجال ولتصور حجم الصعوبات التي كان يواجهها جيش التحرير لعبور هذه السدود باتجاه تونس والمغرب، بغرض ضمان التواصل بين الداخل وقيادة جبهة التحرير الوطني في الخارج، وجلب الأسلحة والذخيرة والمؤونة الضرورية لاستمرار قدرة جيش التحرير على مواجهة الضغط العسكري الفرنسي المتزايد، يبدو مهما عرض وصف دقيق لهذه السدود التي كانت تتشكل مما يأتي[1]:

حقول ألغام تتواجد على طول امتداد الأسلاك الشائكة والمكهربة بعرض يتراوح بين 05 و 100 متر على طرفي الأسلاك، وهي مطمورة بتباعد مجالي (30-50 سنتمتر)، وهي ثلاثة أنواع:

- اللغم المضاد للمجموعة، ينفجر بالسحب والضغط ويمكن أن يقتل على بعد 50 مترا.
- اللغم المضاد للأفراد، نموذج S1، ويحمل إشارة (MI-AP-MS1)، يؤدي الضغط عليه إلى انفجاره، ويتسبب في بتر الساق.
- اللغم والكشف المضيء، يعمل بمظلة تنط في الهواء، مخصص للإنذار ويوجد وسط الأسلاك الشائكة المكهربة، ألغام مضادة للأفراد تحصل إشارة (AP-BM-MS1)، يثبت فتيلها على الأسلاك.

ألغام أخرى تحيط بالمراكز العسكرية تحمل إشارة (SAE-60-T)، وتوجد عادة مربوطة إلى أوتاد قصيرة على مجاري المياه والقناطر، الخطوط المكهربة وعددها ثمانية، وضع كل خط فوق الآخر تفصل بينهما مسافة تتراوح ما بين 20 و 25 سنتمتر، شد التيار الكهربائي الذي تنقله هذه الأسلاك تتراوح مابين 3000 و12000 فولت، يبلغ عرض خط موريس 12 مترا تقريبا، في حين يبلغ عرض خط شال 18 مترا، ويحيط بها حقل الألغام من الجهتين على مسافة 5 متر، ويتراوح ارتفاعها ما بين 250 و 280 سنتمتر.

---

[1] عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 100.

يوجد شباك واق من قاذفات الانزقا، والبازوكا على خط شال نقاط المراقبة حيث تكمن الدبابات، وتوجد أبراج المراقبة التي بنيت على المرتفعات الواقعة قرب الخطين لمراقبة الممرات في النهار، كما بنيت ثكنات ومراكز عسكرية منها الأمامية قبل الخطوط، أي قرب الحدود ومنها التي توجد بين الخطين حيث جهزت بالمدافع طويلة المدى من أعيرة: 105، 120، 155 مم، وعززت أجهزة الرقابة برادارات محمولة على الشاحنات، تعمل بالأشعة البنفسجية، وهكذا أصبحت هذه السدود الرهيبة مصيدة حقيقية لأرواح جنود جيش التحرير الوطني الذين كانوا يعبرونها لتزويد السلاح وضمان التواصل بين الثوار في الداخل والخارج، ومع ذلك لم تجد لا القاعدة الشرقية[1]، ولا جدة التدسيف والتنفيذ أية إجراءات لعرقلة إنجاز هذا المشروع الخطير ويبرر العقيد عمار بوقلاز، قائد القاعدة الشرقية هذا الموقف السلبي بقوله: أن سبب عدم قيام جبهة التحرير الوطني بمنع المواطنين من العمل في هذا المشروع، هدفه تمكينهم من القدرة على دفع الاشتراكات للثورة، والحصول منهم فيما بعد على معلومات تدل جيش التحرير الوطني على مواقع الألغام المزروعة في محيط السد[2].

ولا شك أن هذا التبرير غير مقنع، وهو محاولة واضحة للتملص من المسؤولية، لأن بناء هذا السد شكل بسرعة عقبة رهيبة أمام جيش التحرير الوطني، كانت لها انعكاسات خطيرة على قدرات وحداته العسكرية في الداخل، بعد أن عجزت قوافل السلاح القادمة من تونس واختراق هذا السد وتكبدت خسائر فادحة سواء نتيجة انفجار الألغام أو تدخل القوات الفرنسية التي تقوم بحراسة هذه السدود حتى أن تقريرا أعده العقيد عمر أوعمران، ووجهه لكريم بلقاسم رسم لوحة سوداوية عن الوضع الذي يعانيه جيش التحرير الوطني في مواجهة هذه السدود، فقد أكد أوعمران أنه خلال شهرين فقط استشهد 6000 مجاهد في منطقة دوفيفي "Duvivier"[3]، أي منطقة بوشقوف حاليا، ولا شك أن هذا الرقم المبالغ فيه لأن التقارير الرسمية الفرنسية حول حصيلة المعارك على مستوى كل المناطق خلال الفترة الممتدة ما بين 21 جانفي و 28 ماي 1958 تحدثت عن 4000 قتيل و 588 أسير في صفوف جيش التحرير الوطني، مقابل 279 قتيلا في صفوف الجيش الفرنسي،

---

[1] أنشئت في منطقة سوق أهراس الاستراتيجية الواقعة على الحدود مع تونس وكان يقودها عمارة بوقلاز، لم تشارك في مؤتمر الصومام بسبب تعدد المؤتمرين نفسها، حسب شهادة عوادي عبد الحميد، وهو أحد ضباطها، ولهذا لم تعترف بمؤتمر الصومام وشكلت سلطة مستقلة على الولايتين الأولى والثانية، وخلال مؤتمر القاهرة الذي عقد في أوت 1957 أعترف بها كأمر واقع رغم عدم اعتراف مؤتمر الصومام بوجودها، وأصبح لها ممثيل في المجلس الوطني للثورة، لمزيد من المعلومات حولها، أنظر، عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، المرجع السابق.

[2] بورغدة رمضان، المرجع السابق، ص271.

[3] المرجع نفسه، ص272.

ولهذا يمكن افتراض غرض عمر أوعمران من تضخيم أرقام هذه الخسائر هو دفع كريم بلقاسم لجعل مسألة مواجهة هذه التحصينات الفرنسية الخطيرة تحظى بالأولوية المطلقة، والواقع أن هذا السد القاتل قد رسخ في أذهان جنود جيش التحرير الوطني الذين حاولوا إختراقه، ونجوا من الموت ذكريات مرعبة، فهو بالنسبة لهم مصيدة حقيقية للأرواح، ففي تقرير أعده في بداية عام 1958 نقيب جيش التحرير الوطني ينتسب إلى الولاية الثانية حول إحدى محاولات اختراق السد التي قام بها هو وجنوده قال[1]: "بعد أربع محاولات عقيمة لاختراق السد والعبور إلى تونس، من دون أن تكون لنا وسيلة لتحقيق ذلك، وخاصة المقصات الضرورية لقطع الأسلاك الشائكة، تراجع جنود الولاية الثانية إلى الوراء مخضبين بالدماء، وممزقي الثياب بفعل الأسلاك الشائكة، بعد أن فقدوا نصف رفقائهم، فتم استقبالهم بعداوة من قبل رجال القاعدة الشرقية الذين رفضوا إعارتهم مقصاتهم...".

ولقد حاول جيش التحرير الوطني بإمكانياته المتواضعة اختراق السدود، فعهد إلى حفر أنفاق تحتها، واجتيازها زحفا بعد عزل الأسلاك الشائكة بواسطة الأخشاب، ولقطع الأسلاك استعمل المقصات ذات المقابض المغلفة بالبلاستيك لتجنب الصدمة الكهربائية كما استخدم أنابيب (البنغلور) وهي أنابيب طول الواحدة منها متر[2] ونصف، ويمكن ربط أنبوبين أو ثلاث ببعضها البعض، ثم يتم حشوها بمادة (ت-ن-ت) ولكن هذه العملية كانت خطيرة على المجاهدين، ولم تكن فعالة بما فيه الكفاية، ولهذا أصبحت هذه السدود على مشكلة عويصة، وإدراك للتحديات الاستراتيجية التي تشكلها هذه السدود على مستقبل الثورة، قررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 1 نوفمبر 1958، شن هجوم شامل في منطقة الحدود وخلال شهر سبتمبر 1958 قام كريم بلقاسم الذي أصبح في شهر أوت 1958 مسؤولا عن مديرية الحرب في لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم وزيرا للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة الأولى بمعاقبة لجنة العمليات العسكرية الشرقية، فخفض رتب بعض كبار ضباطها، وجمد ترقيات البعض الآخر[3].

---

[1] بورغدة رمضان، المرجع السابق، ص272.

[2] عبد الحميد عوادي، مصدر سابق، ص 102.

[3] بورغدة رمضان، المرجع السابق، ص273.

حيث كان كريم بلقاسم يدرك أن خط موريس يشغل خطرا جديا على مستقبل الثورة، فعلق على هذا الأمر بقوله[1]: "يجب أن يزول هذا العائق، أو يجب إيجاد الطريقة التي تسمح بتمرير العتاد، وإن مساعدة الأجنبي عندئذ ستكون ضرورية، ينبغي إنزال هذا العتاد بالمظلات".

وفي هذا الإطار ذكر السيد فتحي الذيب[2] الذي كان مكلفا من قبل عبد الناصر بالإشراف على الدعم المصري للثورة الجزائرية أن السلطات المصرية كلفت فريقا مختصا في سلاح الهندسة العسكرية بدراسة امكانية وضع خطة لتدمير خط موريس، فقام بدراسة هذا الخط على الطبيعة، وأعد خطة تدميره، وعرضها عليه يوم 9 أكتوبر 1958 بكل تفاصيلها واحتياجاتها من الإفراد والمعدات والمتفجرات، وأكد ان الخطة بنيت على الأسس الآتية:

- يتم الاقتحام في ليلة مظلمة تماما، وليست ممطرة لتجنب أضرار التيار الكهربائي.
- التدرب الراقي للقوة المكلفة بتدمير المانع على طول امتداده في 25 قطاعا.
- وأهمية الاستكشاف الجيد والدقيق لكل قطاع بمعرفة قائد الاقتحام.
- توفير احتياطي للتعامل مع العدو وحماية مجموعات الاقتحام، والقيام بعده هجمات خداعية.
- أهمية الالتزام بالسرية التي يتوقف نجاح الخطة على تأمينها في جميع مراحل التنفيذ كما وضعت الخطة على أساس إتمام تنفيذها في حدود ساعة زمن تقريبا.
- احتياج الخطة إلى 6000 مقاتل لتدمير المانع في 25 قطاعا، كما شملت الخطة إجمالي المهمات والموارد المطلوب توفيرها لتدمير خط موريس.

كما تحدث عن إقامة جزء حي من خط موريس خلف أهرامات الجيزة، وكيف قام سلاح الهندسة بمناورة لتدميره كللت بنجاح أثار دهشة وإعجاب رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس والعقيد محمدي السعيد، مسؤول هيئة الأركان الشرقية في جيش التحرير الوطني، وقد شارك في هذه المناورة 30 طالبا جزائريا، يمثلون أول دفعة من الضباط التحرير الجزائريين الذين تخرجوا من الكلية الحربية المصرية بعد أن تدربوا على أعمال القيادة وغدارة حرب العصابات[3].

---

[1] تقرير كريم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، 5 أوت 1958، نقلا عن محمد حربي: الجزائر 1954-1962، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 184.

[2] فتحي الذيب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ص 395-397.

[3] فتحي الذيب، المصدر السابق، ص ص 395 397.

لكن نجد أن كاتب هذه المذكرات لم يتحدث عن مصير هذه الخطة وعلى الرغم من أن هذه الخطوط كانت فعالة، وكان اختراقها من قبل جيش التحرير الوطني في غاية الصعوبات، إلا أن القضية كانت بالنسبة لقيادة الثورة مسألة حياة أو موت، وهو ما جعل مساعي تسريب الأسلحة والرجال تتواصل بشكل دائم رغم الخسائر الفادحة التي لحقت بوحدات جيش التحرير الوطني، مما دفع السلطات الفرنسية إلى تحميل الحكومة التونسية مسؤولية هذه الاختراقات، وهو ما تتضمنه وثيقة رسمية وسرية للغاية وجهت من رئيس الحكومة الفرنسية إلى وزيره للشؤون الخارجية[1] "ألتمس منكم أن تقوموا بتدخل سري لدى السيد بورقيبة من أجل تبينوا له المخاطر التي تجلبها إلى تونس اختراقات وحدات جيش التحرير الوطني القادمة من تونس للسدود المكهربة... ولا تنسوا أن تؤكدوا لهم أن مثل هذه العمليات ستكون مضرة، ليس فقط بمستقبل العلاقات الفرنسية التونسية، ولكن كذلك بموقف تونس كدولة ليست في حالة حرب مع فرنسا".

ولم تكتفي وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة في تونس بمحاولات اختراق السد، بل قامت في 21 جانفي 1958 بهجمات متكررة لفتح ثغرات في خط موريس، وهكذا بدأت معركة الحدود التي بلغت ذروتها خلال الفترة الممتدة ما بين 27 و 29 أفريل 1958. حيث اعترفت القيادة الفرنسية أن[2]: "جيش التحرير الوطني بلغ مستوى لم يسبق له مثيلا، سواء من الناحية البشرية أو المادية، وأن الخسائر كانت كبيرة في صفوفه، غير أنه ألحق خسائرا بالقوات الفرنسية لا يمكن تجاهلها، وأن عددا كبيرا من الطائرات تم اسقاطها"، وقبل يومين من انطلاق عمليات المنظار (Jumelles) التي شنها الجنرال شال ضد الولاية الثالثة (منطقة القبائل)، صدر العدد السادس والأربعين من صحيفة المجاهد يوم 20 جويلية 1959، وكرست افتتاحية التي جعلت عنوانها "عين زانة" لرد فعل جيش التحرير الوطني وخاصة وحداته المرابطة في تونس قرب الحدود مع الجزائر التي هاجمت العديد من مراكز الجيش الفرنسي المنتشرة على الحدود، وخاصة هجومها الناجح على مركز منظمة عين زانة يوم 14 جويلية 1959، استعملت فيه أسلحة ثقيلة لأول مرة مثل المدافع غير المرتد من عيار 75، وكانت موضوعا لمقال تضمنه العدد نفسه تحت عنوان "مرحلة جديدة في حربنا التحريرية الوطنية"، نقل فيه مضمون الندوة الصحفية التي نشطها

---

[1] بورغدة رمضان، المرجع السابق، ص274.

[2] بورغدة رمضان، المرجع نفسه، ص275.

الرائد إيدير[1] الناطق باسم القيادة العليا لجيش التحرير الوطني، وأكد فيها الأهمية الاستراتيجية لهذا الهجوم، وغيره من الهجمات التي شنها جيش التحرير على مختلف مراكز الجيش الفرنسي الواقعة قرب الحدود منذ 8 جويلية 1959، وتضمن المقال نفسه رسالة السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة، ووزير القوات المسلحة التي نوه فيها بهذه الهجمات وهنأ بحرارة من خلالها قادة هيأتي الأركان الشرقية والغربية، كما تضمن عرضا دقيقا لمختلف الخسائر الجزائرية والفرنسية حيث تحدث مثلا عن مقتل 185 جندي فرنسي وأسره 4 جنود آخرين، مقابل استشهاد 4 جنود جزائريين، وجرح 23 آخرين.

على الرغم من مساعي فرنسا إلى شل الثورة التحريرية الجزائرية، ورغم الأثار التي خلفتها، خاصة وفاة العديد من المجاهدين أثناء عبور خطي موريس وشال مرارا وتكرار دون أي يئس أو فقدان الأمل، سواء بحفر أنفاق تحتها واجتيازها زحفا بعد عزل الأسلاك المكهربة أو بوضع خطط أملا في تدمير الخطين.

[1] فر من الجيش الفرنسي، وانضم إلى جبهة التحرير الوطني عام 1956، كان مسؤولا عسكريا على الحدود الجزائرية الليبية، ثم مستشارا لكريم بلقاسم، وزير القوات المسلحة (1958-1960)، شغل بعد الاستقلال منصب سفير في باكستان (1960-1962)، أستدعي عام 1963 مؤقتا لعمل كمستشار في وزارة الدفاع الوطني أثناء حرب الرمال مع المملكة المغربية، انظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 350.

الخاتمة

ـ كان لمجيء الجنرال ديغول إلى الحكم اثره على الثورة التحريرية الجزائرية، وبالرغم من عدم تصريحه بالإدماج اثناء خطبه إلا أن سياسته بدأت تتضح بتعيينه للجنرال شال موريس قائدا عاما للقوات الفرنسية على الجزائر واسند له المهام الحربية,وبذلك دخلت الإستراتيجية العسكرية الديغولية في مواجهة الثورة التحريرية الجزائرية مرحلة التطبيق.

ـ ابتداء من شهر جوان 1956 شرعت الإدارة الاستعمارية في عملية خنق الحدود في وجه المجاهدين على مستوى الحدود الجزائرية المغربية، وقد كان ذلك بعدما وجدت نفسها أمام تعاون بين الجزائر والمغرب لمواجهتها. وهذا الخط كان في البداية على مسافة صغيرة لكن سرعان ما أدركت الإدارة الاستعمارية خطورة الوضع وأنها يجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لإيقاف شبكات التسليح ثم تطويق وخنق الثورة.

ـ إن تطور واتساع الثورة جعل الإدارة الاستعمارية تبحث عن أفضل الحلول و أيسرها، وهو ما سيعجل بإنشاء خط موريس الذي اعتبر حلا ناجعا للقضاء على الثورة.

ـ ولد خط موريس لدى الإدارة الاستعمارية القناعة في إمكانية القضاء على الثورة، وهو ما دفعها إلى تعزيزه و تحصينه بمختلف وسائل المراقبة والضبط، لقطع الأمل عند المجاهدين في عبور الخط المكهرب، كما عزز الخط أيضا بوحدات عسكرية من مختلف الأسلحة من أجل الحراسة على امتداد الخط.

ـ لقد قضى خط موريس على العديد من المجاهدين الذين حاولوا عبوره وذلك انعكس سلبيا على مسار الثورة التحريرية الجزائرية، حيث أنه خلال عمليات العبور كان يتساقط المجاهدون الواحد تلو الآخر.

ـ عززت الإدارة الاستعمارية خط موريس بخط آخر وهو خط شال الذي عززته وحصنته أيضا من أجل إحكام عزل الثورة.

ـ إن الخطر المحدق بالثورة الجزائرية من جراء الغلق الحدودي الذي أدى إلى عزل الثورة إقليميا، لم يؤثر على استمرار الثورة وبقائها رغم الصعوبات الكثيرة التي اعترضتها بسبب هذا الحاجز، لكن ليس بالقوة نفسها التي كانت عليها من قبل، بل كان ذلك حافزا رئيسيا ودافعا للثورة للبحث عن مختلف الوسائل والإمكانيات المسهلة للعبور والمقللة للخطر وللإصابات. وبالفعل قد استطاع المجاهدون تحقيق نتائج ايجابية في العبور، والتي كثيرا ما عجزت أجهزة المراقبة عن كشف المجاهدين وتحديد مكان تواجدهم وعبورهم .

ـ كانت لخطي موريس وشال أضرار جمة على: الجانب العسكري منع دخول الأسلحة وكذا إبادة الجزائريين.

وعلى الجانب الاقتصادي تعطيل نشاط الفلاحين باعتبار أن الزراعة كانت المصدر الأساسي للرزق .

أما الأضرار على الجانب الاجتماعي فتمثلت في القمع والترحيل بسبب الدعم المادي والمعنوي للمجاهدين .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ- الوثائق (أرشيف ما وراء البحار)

1- SHAT ? Introduction a l'étude des archives de la guerre d'Algérie, château de vincenne, paris, 1992.

2- SHAT 1H 2035 ? DOSSIER N°1 Historique d'un barrage avant de la Frontière Tunisienne.

3- SHAT 1H2039, note relative a l'équipement de la frontière, Algéro-marocaine.

4 SHAT, dossier n° 1 décision du 20.06.11967.

ب- المصادر باللغة العربية:

5- علي كافي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 ــ 1962)، دار القصبة للنشر، 1999.

6- يوسف الخطيب، أضواء على أهم أحداث الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر العددين 108،109 سبتمبر، أكتوبر 1989.

ج- المصادر باللغة الفرنسية

7- Mohamed Teguia , L'algérie en guerre , Alger , opu , 1988 .

8- Raoul salan , Memoires , Fin d'un Empir .

ثانيا: المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

9- الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، 2009.

10- أيفي بريستير، في الجزائر يتكلم الرصاص، ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

11- بورغدة رمضان الثورة الجزائرية والجنرال ديغول.

12- جمال قندل، خط موريس بين الاتصال والانكسار مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير، 1992 ــ 1993، معهد التاريخ، جامعة الجزائر.

13- جمال قندل، خطا موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة التحريرية 1957 ــ 1962، دار الثقافة، 2008.

14- عبد الحميد عوادي ، القاعدة الشرقية، دار الهدى، الجزائر.

15- عبد القادر خليفي، قراءة في كتاب سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته.

16- علي زغدود، 25 سنة من الحرية والتقدم، جريدة المساء، 4 جويلية 1987.

17- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، قسنطينة، دار البعث، 1991.

18- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954 ــ 1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

19- محمد قنطاري، سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية، دورها وتأثيرها في الثورة، جامعة وهران.

20- محمد الميلي، مواقف جزائرية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

21- محمود الشريف، أندري موريس وأسلاكه الشائكة، المجاهد، عدد 11 نوفمبر 1957.

المراجع باللغة الفرنسية:

22- Abdelmalk auasti , le démineur , Alger , Sned , 1983 .

23- Alistaire Horne , Histoire de la guerre d'algérie , Michel albin , France , 1987 .

24- Max Gallo, De Galle, l'appel du destin, tome01, éditions, robert l'affront, paris, 1998, pp56-58.

25- Yves courriel : la guerre d'Algérie , l'heure des colonels , toms 03.

المقالات والدوريات باللغة العربية:

أ- المقالات:

26- عبد العزيز و اعلي شهادات حية حول حياة الشهيد العقيد عميروش، مجلة أول نوفمبر، العددين 102، 103 مارس، أفريل 1989.

ب- الدوريات

أولا: باللغة العربية:

27- عبد الله حمادي، الرائد: لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مقال لـــ : سعاد الحداد.

28- الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

29- أرشيف المتحف الوطني للمجاهد (دون سلسلة أو أرقام).

30- التحرير ، جريدة المقاومة الجزائرية، عدد 2 لـــ 15 نوفمبر 1956 .

31- جريدة أنوار الحق، عدد 40، نوفمبر 1992 .

32- التحرير، عملية جيمال هل تكون الأخيرة، جريدة المجاهد، عدد 48، 1959/08/10 .

33- المجاهد، عدد 19، 11 مارس 1958.

34- المجاهد، عدد 20، 15 مارس 1958.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

35- el modjahed.

رابعا:مراجع مختلفة

36- المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة بالاوراس، ج1 التقرير السياسي، الملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي إلى 05 جويلية 1962 ج1 ن دون تاريخ.

37- المركز الوطني للصحافة والإعلام، حوار حول الثورة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ج1 ، ط1 ، الجزائر، دون تاريخ .

38- المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية ، الولاية الثانية من 1959 إلى 1962، دون تاريخ.

39- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي للولاية الرابعة 1959 ـــ 1962، التقرير السياسي، ج1، دون تاريخ .

40- التقرير الجهوي لملتقى القاعدة الشرقية لكتابة تاريخ الثورة المنعقدة بتاريخ 14 ــ 15 فيفري 1985، سوق أهراس.

41- المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، تقرير القاعدة الشرقية، الطارف من 16 إلى 17 أفريل 1987.

42- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية للفترة الممتدة من 1958 إلى 1962، المنعقد بتاريخ 11 سبتمبر 1986، دون تاريخ.

43- المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثالث للولاية الرابعة، من 20 أوت 1956 إلى نهية 1958، ج1 ، دون تاريخ .

44- المنظمة الوطنية للمجاهدين، خلاصة أشغال الملتقى الجهوي للولاية الثانية لكتابة التاريخ 1959 ــ 1962.

املاحق

ملحق رقم 01: خط موريس في الجهة الشرقية

xxxxxx : خط الحدود
: مراكز الوطار
: أسلاك شائكة
: المسافة بالكيلومتر

المصدر: Raoul salan, op cit, p224.

ملحق رقم 02: خط موريس في الجهة الغربية

المصدر: Raoul salan, op cit, p225.

ملحق رقم 03: جداول العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني في خطي موريس وشال لسنة 1959.

إسم و مكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائرجيش التحرير	خسائر العدو
هجوم على العيون	جانفي	نوار بن محفوظ – الفيلق الخامس	إستشهاد مجاهد وجرح إثنين	تحطيم مسافة 1 كلم من خط شال وقتل وجرح عدد من الجنود الفرنسيين
هجوم على مراكز العدو من أم الطبول إلى رمل السوق	جانفي	محمد الشريف قائد الكتيبة 15 الشابي بوعشة قائد الكتيبة 14 شايب راسه قائد الكتيبة 13	3 شهداء جرح 6 مجاهدين	فتح 9 ثغرات من خط شال رصابة مراكز أمامية خاصة مركز الجمارك بالعيون
هجوم على رمل السوق – الهجوم على العيون	جانفي	قائد الفيلق 5 نوار بن محفوظ قائد الفيلق 5	لاشيئ جرح مجاهدان	تحطيم مركز العدو قطع التيار الكهربائي فتح 3 ثغرات في خط شال حرق مجنزرة فتح ثغرات في الخط
هجوم على قرية العيون تطويقها لعدة ساعات	جانفي			تحطيم خط شال على مسافة معتبرة
– هجوم على خط شال بواد حبوس – عين الكرمة	جانفي		8 جرحى	نسف خط شال على مسافة معتبرة
هجوم على مركز	جانفي	شلبي محمد الشريف فصيلة 2	جريح واحد	تهديم جزء من المراكز
هجوم على خط موريس	جانفي	الفاضل بوطرفة على زيتي سلمون محمد	8 جرحى	تخريب 2 كلم من خط موريس قتل حوالي 5 عسكري
		بوجمعة المروكي	7 جرحى	تخريب 500 م من الخط

المصدر: المنظمة الوطنية لمجاهدين الملتقى الجهوي للكتابة تاريخ الثورة، تقرير القاعدة الشرقية، الطارف، 16 أفريل 1987م، (دون صفحات).

إسم و مكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائرجيش التحرير	خسائر العدو
-هجوم على خط موريس إبن مهيدي	جانفي	عمارة مادي - الفاضل بوطرفة الفصيلة 2	جريح	تخريب 1 م من خط موريس
-هجوم على خط موريس إبن مهيدي	جانفي	لخضر الوهراني الفاضل بوطرفة الفصيلة 3	جريح	تخريب 800 م من خط موريس
-هجوم على خط موريس إبن مهيدي	جانفي	لخضر الوهراني الفصيلة 3	3 جرحى	تخريب 1 كلم من الخط تخريب برج مراقبة قتل 6 عساكر تدمير ركائز الخيوط الكهربائية
قطع الخط الكهربائي من قرية العيون	14 فيفري	الكتيبة - الفيلق 15		
- هجوم على مركز العيون	15 فيفري	أفراد الفصيلة 2 - الكتيبة 13	1 جريح	إحداث ثغرات في خط شال وخسائر في الأرواح والعتاد
- هجوم على ثكنة أم الطبول	فيفري	نوار بن مخلوف - الفيلق (5)	1 جريح	تحطيم الأسلاك الكهربائية في خط شال تخريب ثكنة على مسافة 800 م
- الهجوم على العيون	فيفري	الشابي بوعشة - الفيلق (5)	5 جرحى	تدمير 3 دبابات تخريب 500م من خط شال
- هجوم على خط موريس بن مهيدي	فيفري	لخضر الوهراني - عمار ومادي	5 جرحى	إصابة الثكنة بأضرار التدمير تخريب 13 كلم من خط موريس

المصدر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، المصدر نفسه.

إسم و مكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائرجيش التحرير	خسائر العدو
هجوم على خط موريس – بن مهيدي	فيفري	بوجمعة المروكي – عمارة الفصيلة الأولى مادي	/	– تخريب 1 كلم من موريس
* هجوم على مرداس – بن سعادة بن مهيدي	فيفري	بوجمعة المروكي – لخضر الوهراني الفصيلة 3/1	4 جرحى	– حرق لبعض المركز تخريب 800م من الخط
هجوم على خط موريس	فيفري	لخضر الوهراني /ف /3	جريح واحد	– تخريب 1 كلم من الخط
هجوم على خط موريس	فيفري	بوحفص عبد المجيد	/	– تخريب 6 كلم من خط موريس
– نصب ألغام ضد الدبابات في الدشاشة – أم الطبول	مارس	الكتيبة 15 الفيلق 5	/	– تدمير دابة وشاحنة
هجوم على خط موريس	مارس	بوجمعة المروكي القاضل بوطرفة ا لفصيلة ا	– جريح	– تخريب 950 م من الخط
هجوم على خط موريس	مارس	عمارة المادي – القاضل بوطرفة / ف/ 2	/	
هجوم على خط موريس	مارس	القاضل بوطرفة – علي زبير ف سلمون محمد الكتيبة 2 عمارة مادي /ف /2/	3 جرحى	–تخريب 6 كلم من الخط
هجوم على خط موريس	مارس		/	–تخريب 500 م و 4 أعمدة

المصدر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، المصدر نفسه.

إسم و مكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائرجيش التحرير	خسائر العدو
هجوم على خط شال	فيفري	الفاضل + زيتي + محمد سامون	5 جرحى	تخريب 4 كلم من الخط حرق دبابة وشاحنة من نوع 4/4
معركة شعبية الحدادة شرف بوحجار	فيفري	أحمد بن الشريف	1 شهيد	حرق دبابتين - تحطيم الخط الكهرب
عبور قصبلة إلى الولاية 4 عين الزيتونة	4 مارس	بقيادة أحمد بن شريف تحت حماية الكتيبة 3 بقيادة خالد نزار	إستشهاد أغلب أفراد قصبة العبور	فتح ثغرتين في الخط للعبور تحطيم دبابتين
-هجوم على مركز الكرمة	مارس			
-هجوم على مركز الكرمة سيدي عبيد	مارس	قائد الكتيبة الأولى الفاضل بوطرفة + سامون محمد	12 شهيد	تدمير مركز كانت بشير عطب طائرة من نوع B 129 إحداث تغيرات في خط شال
-هجوم عليى خط شال بولكمبية الزيتونة	مارس	المروكي	8 جرحى	تهديم 3 كلم على خط شال
-هجوم على خط شال الرميلات - عين الكرمة	مارس	لخضر الوهراني - عمارة مادي	3 جرحى	تخريب حوالي 1500 م من خط شال
- هجوم على خط شال قنطرة بجيني	مارس	عمارة + فاضل	1 جريح	تخريب حوالي 650 من الخط

المصدر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، المصدر نفسه.

إسم و مكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائرجيش التحرير	خسائر العدو
هجوم على دورية التموين بين أم الطبول والعيون	جويلية	ذبن أحمد	إستشهد 04 جرح 09	- تحطيم عدد من الآليات والدبابات - تحطيم جزء من خط شال
هجوم على مركز العيون	2 أوت	الكتيبة الثانية الفيلق 11		- تحطيم 3 دبابات وشاحنتين - تحطيم الراكز - تخريب خط شال والدخول إلى القرية
الهجوم على مركز أبوس الطارف	أوت	قائد الكتيبة الأولى - الفيلق 13	إستشهد 1 8 جرحى تدمير برج	-أسر وتخريب بسلاحه وغنم الأليسة والأغطية -نسف خط شال لحوالي 1 كلم) تدمير برج المراقبة بالجسر
الهجوم على مراكز العدو من باب البحر أم الطبول إلى عين الكرمة	26- 27- 28سبتمبر	قادة الفيالق : 28- 11 13- 25- 24- 15 بإشراف وقيادة الأركان العامة برئاسة هواري بومدين	90 شهيد 300 جرحى	إسقاط 3 طائرات - تدمير عدد كبير من الكلومترات من خط شال -حرق 50 بناية وعدد من القتلى والجرحى
هجوم على مراكز العدو في رمل أبوس الطارف	سبتمبر	الفيلق 15 و 25	2 أسرى 10 شهداء 25 جريح	- تدمير مراكز العدو -5 قتلى وضابط برتبة ملازم تخريب 25 كلم من خط شال
هجوم على الكرمة بكاف بشير	نوفمبر	شمام عمار بن سالم عبد الرحمن	1 شهيد 1 جريح	- تحطيم 5 دبابات -مسافة 100 كلم من الخط - تهديم جزء من محطة توليد الكهرباء

المصدر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، المصدر نفسه.

إسم و مكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائرجيش التحرير	خسائر العدو
هجوم على خط شال بين بوخشيشة و الزويتة عين بسل	15 نوفمبر	مجموعة من كتيبة شابي بن طراد		- تخريب مسافة 1 كلم من خط شال - حرق مصفة ودبابة و قتل 4 جنود
معركة برجيلات	نوفمبر	زينوني الهادي عمار شتاي	2 شهيدين	- تحطيم 5 فنادق - تدمير الأسلاك المكهربة على طول 5 كلم

المصدر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، المصدر نفسه.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة..... أ-ج

الفصل الأول: سياسة الجنرال ديغول تجاه الثورة التحريرية..... 9-2

المبحث الأول: نبذة عن حياة الجنرال ديغول..... 3-2

المبحث الثاني: الاستراتيجية العسكرية للجنرال ديغول تجاه الثورة التحريرية..... 9-4

الفصل الثاني: مشروع موريس تجاه الثورة التحريرية..... 28-11

المبحث الأول: خط موريس واستراتيجية تطويق الثورة 21-13

المبحث الثاني: تطوير خط موريس وتحصيناته..... 28-22

الفصل الثالث: مشروع شال تجاه الثورة التحريرية..... 34-30

المبحث الأول: برنامج شال العسكري..... 31-30

المبحث الثاني: تركيبات خط شال..... 34-32

الفصل الرابع: الأضرار الناجمة عن الخطين وموقف الثورة منهما 45-36

المبحث الأول: مظاهر تأثير الخطين على الثورة التحريرية 39-36

المبحث الثاني: مواجهة جبهة التحرير الوطنية للخطين..... 45-40

خاتمة..... 48-47

قائمة المصادر والمراجع..... 53-50

الملاحق..... 70-55